العلل

للإمام الحافظ أبي الحسن
علي بن عمر بن أحمد الدارقطني
رحمه الله تعالى - ت ٣٨٥ هـ

عارضه بأصوله الخطية وعلّق عليه
محمد بن صالح بن محمد الدباسي

الجزء الأول

توزيع
مؤسسة الريان
ناشرون

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا
إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

الطبعة الثالثة

طبعة مُراجعة ومُصحّحة

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

مؤسسة الريان ش.م.م.

ALRAYAN INSTITUTION
PUBLISHERS

لبنان - بيروت - ساقية الجنزير - شارع برلين - بناية الزهور
هاتف:009611807488 - فاكس:009611807477 - ص.ب:14/5136 الرمز البريدي:11052020
البريد الالكتروني: Alrayanpub2011@gmail.com الموقع الالكتروني: http:/alrayanpub.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه، اللهم صلّ وسلم على رسولنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

كان من ضمن ما اعتمدت عليه في إخراج "العلل" للدارقطني -رحمه الله- (١٢-١٥) تكملةً للمطبوع (١-١١)، نسخة خطيّة جديدة لم تُعتمد في تحقيق الشيخ محفوظ -رحمه الله- للأجزاء الأولى، فأردت أن أعارضها بالمطبوع، لأرى مبلغ فروقاتها عن النسخ الأخرى، فابتدأت من السؤال الثاني في مسند أبي هريرة -حيث تبتدئ هذه النسخة، ويقابل (٢٦٣/٧) س(١٣٣٨)-، فلما انتهيت من المجلد الحادي عشر وجدت في مواطن سقطاً كثيراً، ما بين السطر إلى الأربعة أسطر، ثم قويَ عزمي فقابلت الكتاب من أوله على نُسخِهِ الخطيّة مِن جديد، فوقفت على بعض السقط في بعض الأسئلة، هذا سوى الأخطاء المطبعية، والتحريفات، والسقط للكلمة والكلمتين، والفروقات بين النسخ.

وفيما يلي أرقام لبعض الأسئلة يمكن من خلالها المقارنة بين هذه الطبعة والطبعة السابقة:

٦٢، ١٣٤، ٢٠٧، ٣٩٣، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٨١، ٦١٦، ٦٦٣، ١٠٠٧، ١٠٨٦، ١١٠٠، ١١٠٦، ١٢٧٦، ١٢٨٦، ١٣٤٨، ١٥٦٩، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٥٣، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧١٣، ١٧١٦، ١٧٣٠، ١٧٣٤، ١٧٤٦، ١٧٥٠، ١٧٥٢، ١٨٠٢، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٦، ١٨٣٦، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٥٢، ١٨٥٧، ١٨٦٠، ١٨٧١، ١٨٧٦، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٩٠٦، ١٩١٥، ١٩٢٩، ١٩٣٧، ١٩٧٧، ١٩٨٨، ٢٠٤٢، ٢٠٧٠، ٢٠٨٣، ٢١٠٥، ٢١٥٥، ٢١٨٩، ٢١٩٩، ٢٢٠١، ٢٢١٦، ٢٢١٨، وغيرها.

وكان الأمر في الأول متّجهاً إلى إخراج مستدرك على الكتاب كله، لكن لما رأيت أن الاستدراك أكثر من أن يحصر في ورقات لكثرة السقط؛ حيث كان بعشرات الأسطر، إضافة إلى المئات من الاختلافات، والتحريفات، والأخطاء المطبعية؛ ناسب أن يُعاد إخراج الكتاب من جديد، لا سيما أن الأجزاء (١٢-١٥) خرجت بمنهجية تعتمد على إثبات وضبط المتن، دون التخريج والتعليق المطوّل.

وأخيراً لا يخفى على منصف الجهد الذي بذله الشيخ محفوظ الرحمن -رحمه الله- في تحقيق هذا الكتاب، ويعلم الله أني استفدت من تخريجه وتعليقه الشيء الكثير، اللهم ارحمه وأعل مترلته في الجنة[1].

ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلاًّ للذين آمنوا، ربنا إنك غفور رحيم. اللهم اغفر ذنوبنا، واستر عيوبنا، وارحمنا برحمتك التي وسعت كل شيء.

وكتبه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي

في حي الريان بمدينة بريدة

E-mail:msdabsy@hotmail.com

(١) وبعدما تم طبع الكتاب، وكان في مرحلة التجليد، خرجت نسخة كاملة بتحقيق الشيخ محفوظ الرحمن -رحمه الله-، وخالد المصريّ، ظهر لي فيها خلل وعدم أمانة علميّة، فكتبت بياناً بملاحظاتي على هذه الطبعة الجديدة بعد هذه المقدّمة المختصرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير النبيّين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بيان حول الطبعة الجديدة لكتاب "العلل" للدارقطني، بتحقيق الشيخ محفوظ الرحمن السلفي -رحمه الله-، وخالد المصريّ -غفر الله لنا وله-، وهي من إصدار دار طيبة، لعام ١٤٣٢هـ، في أربعة عشر مجلداً، منها اثنان للفهارس.

ومن المعلوم أن الشيخ محفوظاً كان قد أخرج أحد عشر مجلدًا من الكتاب، وآخرها ينتهي بمسند أبي سعيد الخدري ﷺ، وكانت الأجزاء الأولى من عمله رسالته المقدّمة لنيل درجة العالمية العالية "الدكتوراه"، ثم أخرج بقيّة ما أخرجه من الكتاب تباعاً، حتى وافته المنيّة رحمه الله.

وبعد ذلك قمت -بحمد الله- بإكمال ما لم يخرجه الشيخ محفوظ، وخرجت للتكملة طبعتان، الأولى سنة ١٤٢٧هـ، والثانية سنة ١٤٢٨هـ.

ثم رأيت -إتمامًا للفائدة- إخراج الكتاب كاملاً في نسق واحد، وقد سبق بيان أسباب ذلك في المقدّمة السابقة، ثم خرجت طبعة دار طيبة المشار إليها قبل الانتهاء من طباعة الكتاب كاملاً بتحقيقي، وقد تم اختزال الأجزاء الأحد عشر -التي كانت بتحقيق الشيخ محفوظ- إلى سبعة أجزاء، وأضيف إليها خمسة أخرى، وهي المكملة لعمل الشيخ محفوظ، ثم اثنان للفهارس، ليكون المجموع أربعة عشر مجلداً.

وهذا البيان يأتي تمشيّاً مع ما في مقدمة الناشر للطبعة الجديدة، حيث أراد أن يخرج الكتاب بـ "مستوى لا يقلّ من حيث الإتقان عن العمل السابق"، مما "استلزم إعادة النظر في العمل من أوله إلى آخره"، "إضافة إلى ما استدركه الأخ خالد على العمل السابق" -انظر ص (٦) من مقدّمة الناشر-.

وذكر خالد المصريّ في مقدّمته -المؤرّخة بتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٧هـ- ص (٨) أنه راجع الكتاب كلّه، وأصلح ما رأى إصلاحه، وقال: "أعدت معارضة الكتاب على الأصول الخطيّة، فاستدركت ما فيه من سقط، وهو ثلاثة مواضع"، "وأصلحت ما وقع فيه من تحريف وتصحيف، وهما شيء ليس بالقليل".

وذكر في ص (١٠) أن عمله في الجزء المتبقي لا يخرج عن الخطّة السابقة، كما ذكر أن جماعة ساعدوه في معارضة الكتاب على الأصول الخطيّة، وهم ثمانية، ثامنهم حقّق أربعة أسئلة!.

ولدي ملاحظات على هذه الطبعة، أجملها في المحورين التاليين:

المحور الأول: ادّعاء إعادة معارضة الكتاب على الأصول الخطّية:

أقول: ليعلم القارئ الكريم أن أصول كتاب "العلل" الخطيّة التي اعتمدها الشيخ محفوظ ثلاثة، وهي كالتالي:

١. النسخة المصريّة (م)، وتقع في خمسة مجلدات، وهي شبه كاملة.

٢. نسخة خدابخش القديمة (هـ)، وفي أوّلها نقص، وتنتهي عند السؤال رقم (١٦٩٤)، وفيها فوت يسير، وتمثل ثلث الكتاب تقريباً.

٣. النسخة الناصرية (ن)، وتبتدئ من آخر مسند أبي هريرة، وتنتهي عند السؤال رقم (٣٣٨٣)، وفيها فوت يسير كذلك، وتمثل ربع الكتاب تقريباً.

وهناك نسخ أخرى للكتاب -وهي نسخة خدابخش المتأخرة، والنسخة الآصفية، والسندية-، ومردّ هذه النسخ إلى النسخة المصريّة، لذا أهملهنّ الشيخ محفوظ في المقابلة، واعتمد النسخ الثلاث الأولى، كما أوضح ذلك قبل السؤال رقم (١٤١٩).

وعند السؤال رقم (١٦٩٤) ذكر الشيخ محفوظ أن نسخة خدابخش القديمة (هـ) انتهت، وأن الجزء الثالث من نسخة خدابخش المتأخرة والآصفية منسوختان عن النسخة المصريّة.

وبالنظر في الدعوى التي ادّعاها المحقّق من معارضة الكتاب على الأصول الخطيّة يتبيّن -بجلاء ويقين- عدم صحّة هذه الدعوى، ويدلّ لذلك ما يلي:

١.أن السقط الموجود في طبعة الشيخ محفوظ لم يتغير في الطبعة الجديدة.

ومن أمثلة هذا:

- جاء في س(٦٢): "...سعيد بن المسيب [أن أسماء نفست. وكذلك رواه الزهري، وعبدالكريم الجزريّ، عن سعيد بن المسيب] مرسلاً".

وما بين المعقوفين سقط من كلا الطبعتين، وهو ثابت في النسخة (هـ).

- وجاء في س(٤٥٣): "عن يحيى القطّان، عن التيمي، [عن أبي مجلز، قال: أراه عن قيس بن عباد. وغيره يرويه عن سليمان التيمي]، عن أبي مجلز مرسلاً".

وما بين المعقوفين سقط من كلا الطبعتين، وهو في النسختين (م)، (هـ).

- وفي س(١١٠٠): "يرويه عمرو بن مرّة، عن عبدالله بن الحارث، عن حبيب بن جماز، عن أبي ذرّ. [قال ذلك جرير بن حازم، عن الأعمش، عن عمرو بن مرّة]. وخالفه أبوخالد الأحمر...".

وما بين المعقوفتين سقط من كلا الطبعتين، وزاد المحقّق في الطبعة الجديدة: "يرويه [الأعمش، واختلف عنه، فرواه جرير بن حازم عنه عن]* عمرو بن مرّة".

وكتب حاشية في موضع النجمة، فيها: "زيادة يقتضيها السياق"!.

ولو قابل النسخ لما احتاج إلى زيادة من كيسه.

ولمزيد من الأمثلة ينظر المقدّمة السابقة التي كنت قد كتبتها قبل اطّلاعي على هذه الطبعة الجديدة.

وقد زاد الأمر سوءاً حينما صار المطبوع حكماً على ما في النسخ، ويحصل التدليس على القارئ بأنه تمت مقابلته، والأمر على خلاف ذلك!.

• ففي س(١٧٦): "هو حديث يرويه القاسم بن مالك المزني، والحسين بن علوان -وهو ضعيف-، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عمر، قوله.

وخالفهما عبدالواحد بن زياد، وأبومعاوية، وغيرهما، فرووه عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عمر، قوله، وهو الصواب".

هكذا كان الجواب في طبعة الشيخ محفوظ الأولى.

وجاء هذا الجواب في طبعة خالد المصري كالتالي: "...والحسين بن علوان -وهو ضعيف-، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عمر مرفوعاً*، وخالفهما عبدالواحد بن زياد، وأبومعاوية، وغيرهما، فرووه عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عمر، قوله".

وموضع النجمة حاشية، كتب فيها: "في (م)، (هـ): قوله. خطأ".

وستعجب إذا علمت أن عبارة: "عن زيد بن وهب، عن عمر، قوله" -أو "مرفوعا"؛ حسب إقحامهم- ليست في أيٍّ من النسخ، وأن الصواب: "والحسين بن علوان -وهو ضعيف-، عن الأعمش، وخالفهما...".

فالمحقّق حينما رأى الطبعة الأولى استشكل ما فيها؛ حيث لا فرق بين الإسنادين، وما حدث في الطبعة الأولى هو من قبيل الخطأ، فانقلب، فصار خصماً فحَكَماً فغالباً!.

• ومثال آخر في س(٣٤٥): "وخالفهم* جماعة من أهل الحجاز".

هكذا النص في الطبعة الأولى، وعلق عليه في الطبعة الجديدة في موضع النجمة: "كذا في الأصول"!.

أقول: هي في الأصول (م)، (هـ): "وخالفه".

وتجاوز الأمر هذا الحدّ إلى إسقاط ما يُشكِل، ومن أمثلة هذا:

• جاء في س(١٠٩٠) "يرويه الثوريّ، عن الأعمش، عن الأعمش، عن شهر...".

هكذا في الطبعة الأولى، فلما رأوها هكذا استشكلوها، فأسقطوا "عن الأعمش" الثانية؛

على أنها تكرار، وإنما هي في (م)، (هـ): "يرويه الثوري، عن الأعمش، عن شَمِر، عن شهر".

- وجاء في س(٨٨٢): "تكون فتنة القائم فيها خير من المضطجع، والمضطجع خير من القاعد...".

هكذا جاء النصّ في الطبعة الأولى، وهي مشكلة، فأثبتها هؤلاء المحقّقون: "تكون فتنة المضطجع فيها* خير من القاعد، والقاعد..."، وعلّقوا في موضع النجمة بقولهم: "في الأصل: تكون فتنة القائم فيها خير من المضطجع، والمضطجع خير...".

هكذا قالوا، ولا أدري ما هو هذا الأصل؟! والنصّ في (م)، (هـ): "تكون فتنة النائم فيها خير من المضطجع...".

٢. أغلب التحريفات في الطبعة الأولى مثبتة كما هي، مع أنها في النسخ أو إحداها على الصواب.

ومن أمثلة هذا:

- جاء في س(٧): "وعمر بن سعيد بن سرجة السرجي".

والصواب: "التنوخي" كما في (م).

- وفي س(٧) -أيضاً-: "وعيسى بن المطلب، وأبوهارون المدني".

هكذا، وفي الأصل بدون "و"، والشيخ محفوظ لم يترجم لأبي هارون، وترجم لعيسى، وذكر أن كنيته: أبوهارون، فلعلّ زيادة الواو من الخطأ الطباعي، لكن المحققين في الطبعة الجديدة ترجموا لأبي هارون على أنّه موسى بن أبي عيسى، ولا يحتمل أن يكون هذا صواباً؛ لأن موسى متقدّم، وقد وُثّق، والصواب أن عيسى هو أبوهارون المدني.

- وجاء في س(٢٥٤): "بن يونس بن مسعدة".

وهو في (م)، (هـ): "بن يوسف بن مسعدة"، وقد غيّرها الشيخ محفوظ بناء على

التحريف الذي في طبعة "تاريخ بغداد" التي كانت موجودة في وقته، وهي على الصواب في طبعة بشار عوّاد (٣١٨/٦) التي طُبعت مؤخّراً، وينظر: "الدليل المغني" ص(١٣٨).

- وجاء في س(٥١): "محمد بن خفنان".

والصواب: "خُفتان". ينظر: "المؤتلف" لعبدالغني (٢٠٧/١).

- وفي س(٩٣): "وأبويعلى الثوري".

والصواب: "التوّزي"، وليس كما تُرجم له في الطبعة.

- وفي س(٢٥٥): "وأبوالبري سهل بن محمود". ولم يُترجم له في الطبعة.

والصواب: "وأبوالسري سهل بن محمود"، وترجمته في "الجرح" (٢٠٤/٤)، "سؤالات السلمي" ص(٧٦)، تاريخ بغداد" (١٦٧/١٠).

- وفي س(٣٢٥): "ومحمد بن أبي خالد".

هكذا وقع في الطبعة، وهو شيخ للدارقطني!، وهذا خطأ، والصواب أنه: "محمد بن مخلد"، وهو الذي في (م)، (هـ).

- وفي س(٣٣٨): "وشعيب بن الفضل المروزيّ".

هو في (م)، (هـ): "وشبيب"، فخلطوه براو آخر، وينظر: "الثقات" (٣١١/٨).

- وفي س(٣٨٤): "عن مطر، عن أبي بريدة، عن ابن عباس".

وهو في (م)، (هـ): "عن مطر، عن أبي يزيد، عن ابن عبّاس". وينظر: "الكامل (٣٠٦/٣)، المعجم الكبير (٢٠٠/١٢).

- وفي س(٣٨٨): "وهو حديث محفوظ عن عمرو بن مرّة، عن النبي ﷺ".

هكذا، والنصّ في (م)، (هـ): "عن عمرو بن مرّة، عن عبدالله بن سلمة".

- وفي س(١٠٠٧): "وخالفه الشعبي، فرواه عن منصور".

والنصّ في (م)، (هـ): "وخالفه شعبة فرواه عن منصور".

- وفي س(١٢٢٨) في الطبعة الأولى: "أي رجل محرج"، وفي الطبعة الثانية: "أنا رجل محرج".

والصواب: "إني رجل لجوج".

- وفي س(١٥٠٢): "فأرسلوا في أناس يسألونه في نحر إبلهم".

والصواب: "فأرملوا، فجاء أناس...".

ولم يسلم النصّ في الطبعة الجديدة من الخطأ بالتقديم والتأخير، والسقط والتحريف، والتي تؤثر على مقتضى الإعلال.

ومن أمثلة ذلك:

- في س(٤٨٣): "وخالفه فضيل بن عياض، وأبومعاوية، وعيسى بن يونس، وابن نمير، فرووه عن الأعمش، ولم يذكروا في الإسناد: أبا عبدالرحمن. ولم يتابع على هذا القول. ورواه أبوبكر بن عياش، عن الأعمش، فقال: عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمن، عن عليّ".

هكذا وقع النصّ في الطبعتين كلتيهما، مع أن قوله: "ولم يتابع على هذا القول" ورد في (م)، (هـ) بعد رواية أبي بكر بن عياش.

- وفي س(٢٥٥): "فإنه وقفه عن إسماعيل بن أميّة".

كذا ينتهي الكلام في الطبعتين، وفي (م)، (هـ) بعده: "ورفعه صحيح".

- وفي س(١٠٠٤): "ورواه الليث....".

وقد سقط في آخر هذا الكلام كلمة: "ووهم"، وهي في (م)، (هـ).

- في س(١٧٣٣): "وقال إسحاق الحنيني، عن مالك، عن الزهري، عن أبي عبيد، عن أبي هريرة، ولم يسمع منه شيئاً".

هكذا في الطبعتين كلتيهما، مع أنه في النسخ: "ولم يصنع شيئاً"!!.

٣. هناك مواضع في المخطوط عُلّم عليها بعلامة الحذف "لا...إلى"، ومع ذلك أُثبتت في الطبعة الأولى والجديدة.

ومن أمثلة ذلك:

- جاء في س(٣٤١): "وقال ابن عيينة: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن أبي بكر: أن النبي ﷺ بعث معه براءة. وقال ابن عيينة: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، قال: سألنا علي بن أبي طالب: بأي شيء بُعثت؟...".

وابتداء من كلمة "يثيع" الأولى إلى الثانية تمت الإشارة عليها في الأصل بـــ: "لا...إلى"؛ إشارة إلى الحذف؛ لأنه محض انتقال نظر إلى رواية وكيع السابقة، ويدل على ذلك أنها ليست في (هـــ)، ومع ذلك أُثبتت في الطبعتين!!.

- وفي س(٥٨٧): "وهم في قوله: عن أبيه، عن عبدالله بن عامر".

هكذا، ولو رجع المحقّق -كما زعم- إلى (م) لوجد أن "عن عبدالله بن عامر" عُلّم عليها بـــ: "لا...إلى"، إشارة إلى الحذف، وهي كذلك ليست في (هـــ)، والكلام تامّ صحيح بدونها.

- وفي س(٣٨٠): "فإنهما ينفيان الفقر والذنوب".

وقد عُلّم عليها في (م) بـــ: "لا...إلى"، وليست في (هـــ)، وأُثبتت في الطبعة الثانية تبعاً للأولى!.

بقي أن يُقال: إنهم ذكروا في المقدّمة ص(٨) أنهم عثروا على ثلاثة مواضع من السقط في الطبعة الأولى -وهي في الحقيقة أربعة مواضع-، وهذه المواضع من السهولة بمكان العلم بها في المطبوع، وهي كالتالي:

١. جاء في س(٦١٦) آخر الصفحة: "عن ابن عجلان، عن محمد بن".

ثم في الصفحة التي تليها: "وراوه الدراورديّ وأبوضمرة".

فالقارئ للكتاب يدرك أن ثمة سقطاً، وهذا ظاهر من السياق.

٢. وفي س(١٢٧٦): "ومعلّى بن زياد، عن الحسن، عن، واختلف عن يونس...".

وسياق هذا الكلام يدل على وجود سقط، اجتهدوا في إكماله، لكنهم لم يثبتوا ما في النسخ؛ مما يدل على عدم رجوعهم لها.

٣. وفي س(١٦٠١) في الصفحة خطّ نقطي خلاف العادة، مما يفيد وجود سقط.

٤. والموضع الرابع في س(١١٨٢)، حيث وقع فيه النصّ كالتالي: "ولم يذكر والقول الأول هو الأصح"، فأثبتوه: "ولم يذكر عبدالرحمن بن غنم"، والذي في (م)، (هـ): "ولم يذكر ابن غنم"، وفي (هـ): "هو الصواب"، ولم يشيروا لهذا الاختلاف بين النسخ.

وبناء على هذا أقول: إن الرجوع إلى هذه المواضع الثلاث الواضحة لا يدلّ على حصول المقابلة لكل الكتاب -كما زعموا-، خاصّة مع الأدلة التي سقتها -وأسوقها- على عدم وقوع هذه المقابلة.

المحور الثاني: الكلام على الأجزاء (٨-١٢) من طبعة المصريّ:

١. عدم الإشارة في طبعة المصري إلى النسخة (ق)، مع وجود ما يثبت الاستفادة من نصوصها.

سبق ذكر النسخ التي اعتمدها الشيخ محفوظ، وهناك نسخة جديدة لم يقف عليها الشيخ، وقد وصفتها واعتمدتها في التكملة (١٢-١٥)، ورمزت لها بالرمز (ق).

وفي طبعة المصريّ الكاملة لم تُذكر هذه النسخة في وصف النسخ في المجلد الأول، ولا في بداية المجلد الثامن حيث انتهى عمل الشيخ محفوظ -رحمه الله-.

ويلزم من هذا أن أي زيادة واستدراك وانفراد من هذه النسخة من المفترض ألا يكون في طبعة المصريّ، لكن الواقع بخلاف هذا، وهذه البيّنات التي تؤكد هذا:

- من س(٣٤٩٦) إلى س(٣٥٠٢) -وهي سبعة أسئلة- انفردت بها هذه النسخة، ولا أدري من أين أتوا بها مع أنهم لم يعتمدوها!.

- من س(٢٨٩٣) -بترقيمي- بدأ الاعتماد على النسخة (ق) وحدها، ومع ذلك أكملوا، وسكتوا!.

- أثناء جواب السؤال (٢٧١٦) حصل سقط في النسخة الناصرية (ن)، واعتمدت على النسخة (ق)، ومع ذلك أُكمل الجواب في طبعة المصريّ.

ولك أن تقارن -أخي الكريم- أي انفراد لهذه النسخة بطبعتي بما أُثبت في طبعة المصريّ، فهو مأخوذ منه.

ومما يدل على أنهم لم يطّلعوا على هذه النسخة أن السقط الحاصل في عمل الشيخ من حيث ابتدأت هذه النسخة موجود عندهم، فقارن أخي الكريم -كأمثلة- هذه الأسئلة بين الطبعتين: (١٣٤٨، ١٥٦٩، ١٦٥٣، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧١٢، ١٧٣٠، ١٧٣٤).

ومجموع ما سقط عندهم بعشرات الأسطر، ولو أردت لأثبتها، لكن وقتي ووقت القارئ أنفس من تضييعه في مثل هذا.

٢. الاضطراب في تسمية النسخ في هذه الأجزاء؛ مما يشكّك في مقابلتها.

والنسخ التي اعتمدها الشيخ محفوظ ثلاث: النسخة المصرية (م)، ونسخة خدابخش القديمة (هـ)، ونسخة الناصرية (ن)، وقد سبق بيان ذلك.

لكنك تفاجأ -ابتداء من المجلد الثامن- بوجود نسخة رمزها (هـ)، مع أن نسخة (هـ) قد انتهت عند س(١٦٩٤)، ويمتد التدليس والإيهام باسم هذه النسخة إلى آخر الكتاب!، ويكتب في آخره: "قد تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم الأحد غرة لشهر الحجة سنة ١٣٠٩هـ، منقولاً من نسخة تاريخها ٧٠٨هـ سبعمائة وثمانية من الهجرة، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية، آمين".

هكذا كُتب -مع ما فيه من خطأ، وانظر ص(٥٨) من مقدمة تحقيقي للتكملة للمقارنة-، وهو يبيّن أن نسخة (هـ) هي نسخة خدابخش المتأخرة المنسوخة عن عن المصرية.

واعتماد هذه النسخة -إن كانت قد اعتمدت- خطأ، وذلك لأمور:

١. أن الشيخ محفوظاً استبعدها -كما مرّ-؛ لكونها منسوخة عن النسخة المصرية بعجرها وبجرها، بل ربما زادت ضغثاً على إبالة بالسقط والتحريف.

٢. أن الشيخ محفوظاً رمز لنسخة خدابخش القديمة بـ (هـ)، وهي تنتهي عند س(١٦٩٤)، ولا يسوغ الإيهام باستخدام نفس الرمز لنسخة أخرى غير مشار إليها.

٣. لا يوجد من هذه النسخة إلا الثالث والخامس، والمجلد الثامن من المطبوع هو من نصيب الجزء الرابع من المخطوط، فمن أين أتوا به؟!.

ولو قلنا -تنزّلاً-: إن هذه النسخة (هـ) هي النسخة الناصرية (ن) -مع اختلاف الرمز-؛ لما صحّ ذلك؛ لأن ما قيل سابقاً ينقضه، ولأن (ن) انتهت هي -أيضاً- عند س(٣٣٨٣)، بينما هذه النسخة خرجت علينا من س(٢٣٣٧) إلى س(٤١٣٠) حسب ترقيمهم!.

٣. الدلائل على نقلهم من طبعتي المكمّلة لعمل الشيخ محفوظ، مع عدم بيانهم.

لقد تتبّعت مواضع لا تحصى عدداً لا يُشك في نقلها من طبعتي، وأدلل على ذلك ببعض الأمثلة:

١. ما ذكرته قبل بالنسبة للنسخة (ق)، وعدم الاطلاع عليها، ووصفها، ومع ذلك أثبتت جميع الزيادات التي منها، فمن أين؟!.

٢. ويعلم المطّلع لطبعتي المكمّلة أني زدت زيادات كثيرة، واضعاً إيّاها بين معقوفات، وهذه الزيادات استدركتها من بعض الكتب التي نقلت عن "العلل"، وقد كمّلت بها السقط

والخلل، وبعضها اجتهادات منّي، استظهرت إثباتها ليستقيم النصّ، وقد نبّهت على جميع ذلك في الحواشي.

ومع هذا فقد أقحم المحقّق جميع هذه الزيادات في المتن، وبدون تنبيه!.

وإليك -أيها القارئ الكريم- نماذج يسيرة تدلّل على هذا، عائذاً بالله من الهوى وسوء القصد:

- جاء في س(٢٣٧٩): "[ورواه عبدالله بن عامر الأسلمي، عن أيوب بن موسى]، عن أيوب السختياني".

وما بين المعقوفين زدتها لئلا تتداخل الأسانيد، وبيّنت الأسباب الداعية لذلك، فجاءت في طبعة المصريّ بدون معقوفات ولا تعليق!.

- وفي س(٢٥٢٨): "وليس بمحفوظ عن شعبة، [وإنما يرويه شعبة]، عن أبي قزعة".

وما بين المعقوفين زدته، ونبّهت عليه، فأثبتوه وسكتوا!.

- وفي س(٢٥٠١): استدركت كلاماً من "تنقيح التحقيق" فأثبتوه و لم يذكروا شيئاً.

- وفي س(٢٤٢٥): "لم يسمع الثوري من الرقاشي (شيئاً)، وبينهما...".

نقلوها منّي و لم يعلّقوا، حتى الأهلة نقلوها كما هي!.

- وفي س(٢٦٠٣) زدت زيادة -لاجتهاد منّي- على النسخ، فأقحموها في النصّ و لم يعلّقوا.

- وفي س(٢٧٧٤) استدركت أكثر من سقط في النسخ من "تنقيح التحقيق"، فأخذوها، فوضعوها بين معقوفات، وقالوا: "سقط من (م)، (هـ)"، واكتفوا بذلك!.

- وفي س(٢٨٧٨) نقلوا استدراكاً من "المختارة" و"تنقيح التحقيق"، و"نصب الراية"!.

- وفي س(٢٨٩٣) نقلوا زيادة منّي على النسخ، فأثبتوها وسكتوا.

- وفي س(٢٩٧٤)، س(٢٩٧٥) كنت زدت زيادة -اجتهاداً- فنقلوها، وسكتوا!.

- في س(٣٠٠٠) استدركت ما سقط من "تنقيح التحقيق"، فأثبتوه ناقلين، وكأنه موجود في النسخ!.

- وفي س(٣٠٤٠) حصل سقط اجتهدت في استظهاره، فنقلوه، وأوهموا، فقالوا: "غير واضح في الأصل"!.

- في س(٣١٣٠) حصل سقط استدركته من "المختارة"، و"نصب الراية"، و"تنقيح التحقيق"، فنقلوه وسكتوا!.

- وفي س(٣١٧٩) كنت استدركت سقطاً من الإسناد من كتاب "الشريعة" للآجرّي، فأثبتوه عنّي، وسكتوا، مع أنه ليس في النسخ!.

- وفي س(٣٢٢١) زيادة منّي، أثبتوها وسكتوا.

- وفي س(٣٢٢٢) سقط من (م)، وهو في (ن)، (ق)، أخذوه، ودلّسوا حيث قالوا: "سقط من (م)، وهو مثبت في سنن الدارقطني".

وليتهم الآن يأتون بهذا الكلام بحروفه من سنن الدراقطني!.

- وفي س(٣٢٣٩) زيادة منّي أثبتوها، وليست في النسخ.

- وفي س(٣٢٩٠) استظهرت وجود سقط، فأثبته: [فرواه... عن الأوزاعي]، فنقلوه وحوّروه، فأثبتوه: "فرواه [...] عن الأوزاعي"، ثم قالوا: "غير واضح"!، مع أن ما قبل المعقوفين وما بعدهما وما بينهما لا يوجد أصلاً في النسخ.

- وفي س(٣٣٣٤) اجتهدت في تأخير جزء من إسناد إلى موضعه الصحيح، فوضعوه كما وضعته، وكأن شيئاً لم يكن!.

- وفي س(٣٣٥٧) حصل سقط استدركته من "تنقيح التحقيق"، فنقلوه وسكتوا!.

- وفي س(٣٣٨٤) استدراك من (ق)، أثبتوه وقالوا: "سقط من (م)، (هـ)"، فمن أين جئتم به، ونسخكم -إن كان لكم نسخ- ثنتان؟!.

- وفي س(٣٤٦٨) زدت على الكتاب، فأثبتوها، ودلّسوا حيث قالوا: "ساقط من (م)، (هـ)"، فليتهم أبانوا عن مصدرهم!.
- وفي س(٣٥٢٨) استدركت سقطاً حصل في (م) من (ق)، فنقلوه.

وإليك أخي الكريم أرقام بعض الأسئلة التي زدت فيها زيادات باجتهادي، فنقلوها، وأقحموها في النصّ من غير بيان:

(٣٥٨٨، ٣٥٩١، ٣٢٢٧، ٣٦٥٩، ٣٦٧١، ٣٧٠٤، ٣٧٠٦، ٣٧١٣، ٣٧١٨، ٣٧٣٤، ٣٧٤٤، ٣٧٧٨ -وقد غيرت بعضه في طبعتي الجديدة مما يفضحهم-، ٣٨١٩، ٣٨٢٤، ٣٨٥٦، ٣٨٥٧ -قالوا: "سقط من (م)، (هـ)، وهو ثابت في نسخة أخرى"!!-، ٣٨٧٣، ٣٨٩٢، ٣٩٢٨، ٣٩٣٠، ٣٩٤١، ٣٩٧٨، ٣٩٨٥، ٣٩٩٧، ٤٠٠٧، ٤٠٢٢، ٤٠٢٨، ٤٠٣٧).

هذا، وعندي كثير من الأمثلة مما أشرت له من نقاط، مما يدلل على عدم مقابلتهم للنسخ، مع ادعائهم ذلك، ثم نقلهم جهود الآخرين، لكن اكتفيت بما ذُكر، ولعلّ فيه حجّة واضحة على ما ذكرته.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

توطئة

- **ترجمة الإمام الدارقطني -رحمه الله-.**
- **الكتاب:**

١. عنوان الكتاب.

٢. النسخ الخطية للكتاب.

٣. رواة العلل عن الدارقطني.

٤. هل أكمل الدارقطني الكتاب؟

٥. الدراسات حول الكتاب.

٦. المنهج في إخراج الكتاب.

- **خاتمة.**

ترجمة الإمام الدارقطني -رحمه الله-[(١)]

علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبدالله، أبوالحسن الحافظ الدارقطنيّ.

سمع أبا القاسم البغوي، وأبا بكر بن أبي داود، ويحيى بن صاعد، وبدر بن الهيثم القاضي، وأحمد بن إسحاق بن البهلول، وعبدالوهاب بن أبي حيّة، والفضل بن أحمد الزبيدي، وأبا عمر محمد بن يوسف القاضي، وأحمد بن القاسم أخا أبي الليث الفرائضي، وأبا سعيد العدوي، ويوسف بن يعقوب النيسابوري، وأبا حامد محمد بن هارون الحضرمي، وسعيد بن محمد أخا زبير الحافظ، ومحمد بن نوح الجُنديْسابوري، وأحمد بن عيسى بن السُكَين البَلَدي، وإسماعيل بن العباس الورّاق، وإبراهيم بن حمّاد القاضي، وعبدالله بن محمد بن سعيد الجمال، وأبا طالب أحمد بن نصر الحافظ، وخلقا كثيراً من هذه الطبقة ومن بعدهم.

حدثنا عنه أبونُعيم الأصبهاني، وأبوبكر البَرْقاني، وأبوالقاسم بن بِشْران، وحمزة ابن محمد بن طاهر، والأزهريّ، والخلاّل، والجوهريّ، والتنُوخيّ، وعبدالعزيز الأَزَجيّ، وأبوبكر بن بشران، والعتيقي، والقاضي أبوالطيب الطبري، وجماعة غيرهم.

---

(١) كنت قد بدأت في كتابة ترجمة للدارقطني، ثم أحجمت لكثرة ما كتب عنه، ثم رأيت أن أوفى ما كتب عنه هو ما في تاريخ بغداد (١٣/٤٨٧-٤٩٤)، فهي عمدة في بابها، ومَن بعده عالة عليه، ولذا أثبتها برمَّتها. وتوجد نتف متعلقة بترجمته متفرقة، فيها زيادات على ما في تاريخ بغداد، مثل مرضه بسلس البول -"الإرشاد" (١/٤١٣)-، وبكائه عند ذكره للإمام الشهيد أبي بكر ابن النابلسي الذي صلبه بنو عبيد على السنة -السير (١٦/١٤٨)-، وصلاة أبي حامد الإسفراييني عليه -"وفيات الأعيان" (٣/٢٩٨)-، وغيرها.

وكان فريدَ عصره، وقريعَ دهره، ونسيج وحده، وإمامَ وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحّة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها القراءات؛ فإن له فيها كتاباً مختصراً موجزاً جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب.

وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يُسبق أبوالحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات، وصار القرّاء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم، ويحذون حَذْوه.

ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء؛ فإن كتاب "السنن" الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام. وبلغني أنه درَس فقه الشافعي علي أبي سعيد الإصطخري، وقيل: بل درس الفقه على صاحبٍ لأبي سعيد، وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه.

ومنها أيضا المعرفة بالأدب والشعر، وقيل: إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء. وسمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدقّاق يقول: كان أبوالحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحِمْيَري في جملة ما يحفظ من الشّعر، فنُسب إلى التشيّع لذلك.

وحدثني الأزهري: أن أبا الحسن لما دخل مصر كان بها شيخ عَلويّ من أهل مدينة رسول الله ﷺ، يقال له: مسلم بن عبيد الله، وكان عنده كتاب النسب عن الخضر بن داود، عن الزبير بن بكار، وكان مسلم أحد الموصوفين بالفصاحة

المطبوعين على العربية، فسأل الناسُ أبا الحسن أن يقرأ عليه كتاب النسب، ورغبوا في سماعه بقراءته، فأجابهم إلى ذلك. واجتمع في المجلس من كان بمصر من أهل العلم والأدب والفضل، فحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لحنةً، أو يظفروا منه بسقطة، فلم يقدروا على ذلك. حتى جعل مسلم يعجب ويقول له: وعربية أيضا!.

حدثنا محمد بن علي الصُّوري، قال: سمعت أبا محمد رجاء بن محمد بن عيسى الأنصاوي المعدَّل يقول: سألت أبا الحسن الدارقطني فقلت له: رأى الشيخ مثل نفسه؟ فقال لي: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]. فقلت له: لم أُرِد هذا، وإنما أردت أن أعلمه، لأقول: رأيت شيخا لم يَر مثلَه. فقال لي: إن كان في فن واحد فقد رأيت من هو أفضل مني، وأما من اجتمع فيه ما اجتمع فيّ فلا.

حدثني أبوالوليد سليمان بن خلف الأندلسي، قال: سمعت أبا ذر الهروي يقول: سمعت الحاكم أبا عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ، وسئل عن الدارقطني، فقال: ما رأى مثل نفسه.

قال لي الأزهري: كان الدارقطني ذكياً، إذا ذُوكِر شيئاً من العلم -أيّ نوع كان- وُجد عنده منه نصيب وافر، ولقد حدثني محمد بن طلحة النِّعالي أنه حضر مع أبي الحسن في دعوة عند بعض الناس ليلة، فجرى شيء من ذكر الأَكَلة، فاندفع أبوالحسن يورد أخبار الأَكَلة وحكاياتهم ونوادرهم، حتى قطع ليلته أو أكثرها بذلك.

سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبدالله الطبري يقول: كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه، وسلم له. يعني سلم له التقدمة في الحفظ، وعلوّ المترلة في العلم.

حدثني الصّوري، قال: سمعت عبدالغني بن سعيد الحافظ بمصر يقول: أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: علي بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته.

أخبرنا البرقاني، قال: كنت أسمع عبدالغني بن سعيد الحافظ كثيراً إذا حكَى عن أبي الحسن الدارقطني شيئاً يقول: قال أستاذي، وسمعت أستاذي. فقلت له في ذلك، فقال: وهل تعلّمنا هذين الحرفين من العلم إلا من أبي الحسن الدارقطني. قال لنا البرقاني: وما رأيت بعد الدارقطني أحفظ من عبدالغني بن سعيد.

حدثنا الأزهري، قال: بلغني أن الدارقطني حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصفّار، فجلس ينسخ جزءاً كان معه، وإسماعيل يُملي، فقال له بعض الحاضرين: لا يصحّ سماعك وأنت تنسخ. فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك. ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا. فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثاً. فعُدَّت الأحاديث فوجدت كما قال، ثم قال أبوالحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فتعجب الناس منه. أو كما قال.

حدثنا البرقاني، قال: سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: كتبت ببغداد من أحاديث السُّوداني أحاديث يتفرّد بها، ثم مضيت إلى الكوفة لأسمع منه، فجئت إليه وعنده أبوالعباس بن عقدة، فدفعت إليه الأحاديث في ورقة، فنظر فيها أبوالعباس ثم رمى بها، واستنكرها وأبى أن يقرأها، وقال: هؤلاء البغداديون يجيئونا بما لا نعرفه! قال

أبوالحسن: ثم قرأ أبوالعباس عليه، فمضى في جملة ما قرأه حديث منها، فقلت له: هذا الحديث من جملة الأحاديث، ثم مضى آخر، فقلت: وهذا أيضا من جملتها، ثم مضى ثالث، فقلت: وهذا أيضا منها. وانصرفت وانقطعت عن العَود إلى المجلس؛ لحمّى نالتني، فبينا أنا في الموضع الذي كنت نزلته، إذا أنا بداقٍّ يدقّ عليَّ الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: ابن سعيد. فخرجت؛ وإذا بأبي العباس، فوقعت في صدره أقبّله، وقلت: يا سيدي، لِم تجشّمت المجيء؟ فقال: ما عرفناك إلا بعد انصرافك. وجعل يعتذر إليَّ، ثم قال: ما الذي أخّرك عن الحضور؟ فذكرتُ له أني حممت. فقال: تحضر المجلس لتقرأ ما أحببت. فكنت بعد إذا حضرت أكرمني ورفعني في المجلس. أو كما قال.

سألت البرقاني، قلت له: هل كان أبوالحسن الدارقطني يملي عليك "العلل" من حفظه؟ فقال: نعم. ثم شرح لي قصة جمع "العلل"، فقال: كان أبومنصور ابن الكَرَجي يريد أن يصنف مسنداً معللاً، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني، فيعلّم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبومنصور إلى الورّاقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة، فإذا أردت تعليق كلام الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبوالحسن، ثم أملى عليَّ الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان. ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لِم تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟ فقال: أتذكّر ما في حفظي بنظري. ثم مات أبومنصور و"العلل" في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند، فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي.

قال أبوبكر البرقاني: وكنت أكثر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبي مسلم ابن مهران الحافظ، فقال لي أبومسلم: أراك تفرط في وصفه بالحفظ، فسله عن حديث الرَّضْراض عن ابن مسعود، فجئت إلى أبي الحسن وسألته عنه، فقال: ليس هذا من مسائلك، وإنما قد وُضِعتَ عليه. فقلت له: نعم، فقال: من الذي وضعك على هذه المسألة؟ فقلت: لا يمكنني أن أسَمِّيه، فقال: لا أجيبك أو تذكره لي، فأخبرته، فأملى عليَّ أبوالحسن حديث الرضراض باختلاف وجوهه، وذكر خطأ البخاري فيه، فألحقته بالعلل، ونقلته إليها، أو كما قال.

سمعت القاضي أبا الطيب الطبري يقول: حضرت أبا الحسن الدارقطني وقد قُرئت عليه الأحاديث التي جمعها في الوضوء من مس الذكر، فقال: لو كان أحمد بن حنبل حاضراً لاستفاد هذه الأحاديث.

حدثني الخلال قال: كنت في مجلس بعض شيوخ الحديث -سمّاه الخلال، وأُنسِيته-، وقد حضره أبوالحسين بن المظفر، والقاضي أبوالحسن الجرَّاحي، وأبوالحسن الدارقطني، وغيرهم من أهل العلم، فحلّت الصلاة، فكان الدارقطني إمام الجماعة، وهناك شيوخ أكبر أسناناً منه، فلم يقدَّم أحد غيره.

قال الخلال: وغاب مستملي أبي الحسن الدارقطني في بعض مجالسه، فاستمليت عليه، فروى حديث عائشة "أن النبي ﷺ أمرها أن تقول: اللهم إنك عفو تحب العفو، فاعف عني" فقلت: اللهم إنك عَفْوٌ -وخففت الواو-، فأنكر ذلك وقال: عَفُوٌّ -بتشديد الواو-.

حدثني الصُّوري، قال: سمعت رجاء بن محمد الأنصاوي يقول: كنا عند الدارقطني يوماً والقارئ يقرأ عليه، وهو قائم يصلي نافلة، فمرّ حديث فيه ذكر

نُسَير بن ذُعْلوق، فقال القارئ: بَشير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: سبحان الله! فقال القارئ: بُشير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: سبحان الله! فقال القارئ: يُسَير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]. فقال القارئ: نُسَير بن ذعلوق، ومرّ في قراءته. أو كما قال.

حدثني حمزة بن محمد بن طاهر، قال: كنت عند أبي الحسن الدارقطني وهو قائم يتنفل، فقرأ عليه أبوعبدالله ابن الكاتب حديثاً لعمرو بن شعيب، فقال: عمرو بن سعيد، فقال أبوالحسن: سبحان الله! فأعاد الإسناد وقال: عمرو بن سعيد، ووقف، فتلى أبوالحسن: ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧]. فقال ابن الكاتب: عمرو بن شعيب.

حدثني الأزهري، قال: رأيت محمد بن أبي الفوارس، وقد سأل أبا الحسن الدارقطني عن علّة حديث، أو اسم فيه، فأجابه، ثم قال له: يا أبا الفتح، ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري.

قرأت بخط حمزة بن محمد بن طاهر الدقّاق، في أبي الحسن الدارقطني:

جعلناك فيما بيننا ورسولنا　　وسيطاً فلم تظلم ولم تتجوَّبِ

فأنت الذي لولاك لم يعرف الورى　　ولو جهِدوا ما صادق من مُكذبِ

حدثني العتيقي، قال: حضرت أبا الحسن الدارقطني وقد جاءه أبوالحسين البيضاوي ببعض الغرباء، وسأله أن يقرأ له شيئاً، فامتنع واعتلّ ببعض العلل، فقال: هذا غريب، وسأله أن يملي عليه أحاديث، فأملى عليه أبوالحسن من حفظه مجلسا يزيد عدد أحاديثه على العشرة متون، جميعها "نِعم الشيء الهدية أمام الحاجة"،

وانصرف الرجل، ثم جاءه بعد، وقد أهدى له شيئاً، فقرَّبه وأملى عليه من حفظه بضعة عشر حديثاً، متون جميعها "إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه".

سمعت عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بِشران يقول: وُلد الدارقطني في سنة ستٍّ وثلاثمائة.

حدثنا أبوالحسين بن الفضل، قال: قال لي الدارقطني في المحرم سنة خمس وثمانين وثلاثمائة في يوم جمعة: يا أبا الحسين، اليوم دخلتُ في السنة التي توفّي لي ثمانين. قال ابن الفضل: وتوفي في ذي القعدة من هذه السنة.

حدثني عبدالعزيز الأَزَجِيّ، قال: توفي الدارقطني يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

أخبرنا العتيقي، قال: سنة خمس وثمانين وثلاثمائة توفي أبوالحسن الدارقطني، يوم الأربعاء الثاني من ذي القعدة، ومولده سنة خمس وثلاثمائة.

وقال لي العتيقي مرة أخرى: توفّي الدارقطني ليلة الأربعاء ودفن يوم الأربعاء، الثامن من ذي الحجة سنة خمس وثمانين، وقد بلغ ثمانين سنة وخمسة أيام. وقوله الأول هو الصحيح. وقد ذكر مثله محمد بن أبي الفوارس.

ودُفن أبوالحسن في مقبرة باب الدَّير، قريباً من قبر معروف الكَرْخيّ.

حدثني أبونصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن ماكولا، قال: رأيت في المنام ليلة من ليالي شهر رمضان كأني أسأل عن حال أبي الحسن الدارقطني في الآخرة وما آل إليه أمره، فقيل لي: ذاك يدعى في الجنة الإمام.

تصانيفه

مرّ بعض منها في سياق ترجمته، وانظر: "الفهرست" ص(٣٨)، "تاريخ الأدب العربي" (٢/٢٢٤-٢٢٦)[1]، "تاريخ التراث العربي" (١/٤١٩-٤٢٤)، "فهرس مجاميع المدرسة العمريّة"، "استدراكات على تاريخ التراث العربي" (٤/٥٥١-٥٦٨)، "المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف"، مقدمة تحقيق د. موفق لـ "المؤتلف والمختلف" ص(٤١-٥٦)، "الدارقطني وآثاره العلمية" ص(١٧٥-٢٤٠)، "مرويات الزهري" (١/٧٩-٨٦)، وانظر ما نُشر في موقع "ملتقى أهل الحديث" على هذا الرابط:

www.ahlalhdeeth.com/vb/showthreadphp?t=٣٣١١٣

والأمر ما زال مفتوحاً للاستدراك نفياً أو إثباتاً.

---

(١) ويلاحظ إدخال كتب الدارقطني في ترجمة الخطابي.

الكتاب

١- عنوان الكتاب:

أ- العنوان حسب النسخ:

في نسخة دار الكتب المصرية (الأصل) كُتِب على المجلد الأول: "المجلد الأول من العلل الموروده في الأحاديث النبوية".

وكُتب على الرابع: "المجلد الرابع من العلل الواردة في الأحاديث النبوية". ولم يتضح آخره.

وكُتِب على الخامس: "المجلد الخامس من العلل في الأحاديث".

وفي النسخة الناصرية (ن) كُتِب على الثالث -وهو الموجود منها-:.... الثالث من كتاب العلل. هذا ما استطعت قراءته، ولا أظن له تكملة حسب حدود خط العنوان.

وأما النسخة (ق) فهي خِلْوٌ من طُرَّة الكتاب لكونها ناقصة، وتوجد إحدى الصفحات ممزقة من الأعلى كُتب عليها العنوان -فيما يظهر-، وكُتب في وسطها: "الجزء الثالث من علل الحديث". لكن هذه الكتابة محدثة، وربَّما تكون نقلت عمَّا كُتب في أعلى الصفحة. والله أعلم.

وأما النسخة (ص)، (خ) فلم ألتفت إليهما لكونهما نقلتا عن الأصل.

ب- العنوان حسب كتب الفهارس والمشيخات:

في"الغنية" للقاضي عياض ص(١٣٥): "وكتاب"العلل الكبير" لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني...".

وفي"فهرسة ابن خير" ص(٢٤٨): "كتاب "علل الحديث" لأبي الحسن الدارقطني....", ثم ساق إسناده إلى أبي ذرٍّ الهروي عن الدارقطني.

وفي "المعجم المفهرس" ص(١٥٩): "كتاب "العلل" للدارقطني..."، ثم ساق إسناده إلى أبي ذرٍّ الهروي عن الدارقطني.

ولذا فإني لم أطمئن لكون العنوان: "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"؛ لأمور، منها:

١. اضطراب النسخة (الأصل) ذاتها في هذا العنوان.

٢. انفرادها بذكر هذا العنوان.

٣. لم يُذْكر هكذا في كتب الفهارس والمشيخات.

٤. هذا العنوان فيه غرابة -في نظري- من حيث التركيب والوصف، مقارنة بتسمية الكتب في تلك القرون.

لذا فإن الأقرب إلى تسمية الكتاب -في ظني-: "العلل"، -وهو الذي أثبته في هذه التكملة-، أو "علل الحديث"، وما ذكر في "الأصل" و"الغنية" من باب وصف الكتاب لا تسميته، والله أعلم.

٢- النسخ الخطية للكتاب:

للكتاب ثماني نسخ خطية:

١. نسخة دار الكتب المصرية (المجلد الأول، والثالث، والرابع، والخامس)، وقد وصفها الشيخ محفوظ -رحمه الله- وصفاً مفصلاً في مقدمة تحقيقه للعلل (١٣٩/١)، وتاريخ نسخها هو ٧٠٨هـ، على اختلاف في الأشهر تقديماً وتأخيراً بين المجلدات، وهي من أقدم النسخ -إن لم تكن أقدمها-، وهي شبه كاملة.

والمجلد الثاني منها متأخر النسخ، فهو في سنة ١٣٠٠هـ، وخطّه مغاير لباقي المجلدات، ولعله منسوخ عن الثاني من الأصل العتيق.

وأنبه إلى أن سبعة ألواح من المجلد الرابع أقحمت غلطاً في المجلد الأول، وقد نبّه على هذا الشيخ محفوظ، وسأذكر موضعها في الكتاب[1].

وهذه النسخة اعتمدتها أصلاً، وإليها الرمز بـ "الأصل".

٢. نسخة دار الكتب المصرية الثانية، وهي منقولة عن النسخة السابقة، وتقع في خمسة مجلدات، برقم: ٢٢٠٣٢ب، وهي بخط محمود عبد اللطيف فخر الدين، النسّاخ بدار الكتب المصرية.

وهذه النسخة لم يطّلِع عليها الشيخ محفوظ، وإنما نقل بياناتها عن فهرس المخطوطات (١٣٧/٢) لفؤاد سيّد.

---

[1] وأشكر الشيخ عبيد الرحمن، والذي أرسل لي هذه الأوراق.

ومع علمي أنها نسخة متأخرة -نُسخ المجلد الرابع في صباح يوم الأحد الموافق ٥ من ربيع الثاني من سنة ١٣٥٩هـ- وهي منسوخة عن السابقة، إلا أني تشوّفت إلى الاطلاع عليها، خاصة المجلد الرابع لحصول السقط وعدم الترتيب فيه، وقلت: لعلها سلمت من عوادي الزمن، مع استبعادي ذلك؛ لكون النسختين الهنديتين -وهما نُسِختا قبل هذه بخمسين سنة- كالمصرية حذو القذّة بالقذّة، بل زادتا ضِغثاً على إبالة في وجود التحريف فيهما بسبب القراءة الخاطئة.

فلما حصلت على المجلد الرابع لم أفرح بها؛ لأنها كالأصل مِثلاً بِمِثلٍ، ولذا فإني استبعدت هذه النسخة ولم أعرِّج عليها[1].

٣. النسخة المصورة عن مكتبة خدا بخش بتنه. وقد وصفها الشيخ محفوظ -رحمه الله- (١/١٤٤- ١٤٥)، وهي في ثلاثة أجزاء (الأول والثالث والخامس)، والأول ناقص من أوّله، وخطه جيد، ويظهر أنه متقدّم في النسخ.

وأما الثالث والخامس فقد تم نسخهما يوم الأحد غرّة شهر ذي الحجة سنة ١٣٠٩هـ، نقلا عن نسخة تاريخها سنة ٧٠٨هـ -وهو تاريخ النسخ لنسخة دار الكتب المصرية "الأصل"-.

---

[1] وأثني بشكر الأخ حيدر علي، والأخ محمد حسين، والأخ بدر؛ حيث انتظموا في سلسلة كانت نهايتها حصولي على هذه النسخة.

فهما منسوخان عن نسخة دار الكتب المصرية، لاشك عندي في ذلك، ولذلك كانت الاستفادة منهما شبه معدومة، وقد رمزت لهما في "التكملة ٦-٩" بـــ: (خ).

أما الأول فهو نفيس، وقد اعتمدت عليه في أوّل الكتاب (١-٥)، وإليه الرمز بـــ: (هـــ).

٤. النسخة المصورة عن نسخة المكتبة الشرقية الآصفية بحيدر آباد. ويوجد منها الثالث والخامس، وهذه النسخة -كسابقتها- منسوخة عن نسخة دار الكتب المصرية؛ فلذلك لم أرفع بها رأساً إلا قليلاً، وقليلاً جداً، وقد رمزت لها بـــ: (ص).

٥. نسخة المكتبة الناصرية بلَكْنُؤ. ولا يوجد منها إلا المجلد الثالث، وهو يقابل آخر المجلد الثالث والرابع وأول الخامس من النسخة المصرية "الأصل". وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٥) سطراً.

وهي نسخة نفيسة؛ لكونها أكملت النقص في النسخة الأصل، ولتقدم نسخها فيما يبدو من خطها، وليس عليها أي تاريخ نسخ، ولا اسم ناسخ، إلا أنها بالية في كثير من أوراقها، ولذا كانت القراءة منها صعبة جداً، وأخذت مني وقتاً طويلاً، وبعضه لم أستطع قراءته.

وحرصاً على الاطلاع على نسخة أوضح، وكذا إن كان هناك بقية من الكتاب غير الثالث؛ فقد أرسلت خطابا إلى مدير جامعة "ندوة العلماء" بلَكْنُؤ بالهند، طالباً منهم التثبت من النُّسخة والاطلاع عليها، فوافاني خطابهم المؤرخ (١٤٢٥/٨/٥هـــ) من مدير الجامعة -الشيخ سعيد الأعظمي النَّدوي- أنهم أرسلوا

جماعة من موظفي مكتبتهم إلى المكتبة الناصرية، فلم يجدوا للنسخة أثرا هنالك؛ وأن مدير المكتبة الناصرية أخبرهم أن النسخة ربما انتقلت إلى جهة أخرى، أي: ربما سُرقت أو بيعت بثمن بخس في عهد مضى.

فرفع الله قدرهم، وغفر لهم على بذلهم ومعاونتهم. والله المستعان[1].

وقد رمزت لهذه النسخة بـــ (ن).

٦. نسخة أخرى أصلها لدى إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، وهي محفوظة بالرقمين (١٣٩٦، ١٣٩٧)، وهي مجهولة الناسخ، وتاريخ النسخ، والموجود منها الجزءان الثاني والثالث، وبداية الموجود من الثاني أول مسند أبي هريرة رضي الله عنه تقريباً -س١٣٣٩ من المطبوع-، وآخره مسند سعيد بن جبير عن ابن عمر. ويقع هذا الجزء في (٢٧٤) لوحاً حسب ترقيمها.

وبداية الثالث مسند عبدالله بن دينار عن ابن عمر، وآخره مسند عروة عن عائشة -القسم الأول منه-، ويقع في (٢٠٦) لوحاً.

وهي بخط واضح مقروء، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٣) سطراً، وفيها بعض السقط في الألواح، وقد رمزت لها بـــ: (ق).

وهناك نسختان أعرضت عنهما لكونهما -كما ذكر الشيخ محفوظ- منقولتين عن نسخة خدا بخش، هاتان النسختان هما:

---

(1) وأثلث بشكري للأخ سهيل أحمد، والدكتور محمد علي، اللذين كانا سبباً في إيصال رسالتي إليهم.

٧. نسخة المكتبة السعيدية: ويوجد منها الثالث والخامس، ولعلها منقولة عن نسخة خدا بخش، فقد نُسخت بعدها في نفس السنة.

٨. نسخة مكتبة محب الله شاه بالسند: قال الشيخ: هي منقولة عن نسخة خدا بخش بالمقارنة بينهما. ويوجد منها الأول والثالث والخامس، ولم يطلع الشيخ إلا على الأول.

٣- رواة العلل عن الدارقطني:

١. أبو بكر البرقاني، وروايته هي المشهورة والمنتشرة في الكتب.

٢. أبو ذرٍّ الهروي، وعنه يرويه إجازةً القضاعي -كما في "مسند الشهاب" (١/١٨٦، ٢٨٩)، (٢/١٧٠)-.

ومن طريق أبي ذرٍّ يرويه ابن خير في "الفهرست" (١/٢٤٨)، وابن حجر في "المعجم المفهرس" ص(١٥٩).

٣. أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الصيرفي، ذكر السخاوي روايته "للعلل" في "فتح المغيث" (٣/٣٢٥) مقروناً مع البرقاني.

ونوجد بعض النقولات في علل بعض الأحاديث -وليست في "العلل"-. فمثلاً في "الطيوريات" ص(٤٩٤)-ط. البشائر-، (٣/٩٦٣) -ط. أضواء السلف- نقل عن الدارقطني من طريق أبي علي الحسن بن علي بن المُذْهِب عنه في علّة حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ خيَّر غلاماً بين أبيه وأمه.

ولا يعني هذا أنها من أحاديث كتاب "العلل"، لكن الأمر ما زال محتملاً وجود آخرين يروون "العلل" عن الدارقطني.

٤ - هل أكمل الدارقطني الكتاب؟

من أوائل من أشار إلى ذلك ابن القطان حيث قال: "فأما كتاب "العلل" له -يعني: الدارقطني- فإنه لم يذكر فيه ابن عباس، وكذلك جماعة من الصحابة، أراه لم يبلغهم عمله"[(١)].

وقال: "ولعلك تقول: لعل هذا في كتاب "العلل" للدارقطني. فاعلم أنه [لم] يقع فيه لحكيم بن حزام رسم"[(٢)].

وقال: "وذلك أن الدارقطني لم يجعل في كتاب "العلل" لابن عباس رسماً، ولا ذكر من حديثه إلا ما عرض في كتاب غيره من الصحابة؛ إمَّا لم يبلغه عمله، وإمَّا لم يتحصل عنده ما يضع في الكتاب المذكور"[(٣)].

وسيأتي في أثناء الكتاب الإحالة على مسانيد غير موجودة، مثل: مسند ابن عباس، ومسند أبيٍّ بن كعب، وهي غير موجودة في المخطوط، وهذا لا يعني فقدان مسانيد هؤلاء من المخطوط، بل أكاد أجزم أن الدارقطني لم يمل شيئاً من مسانيد هؤلاء، إلا ما كان ضمناً، وعلى هذا دلائل، منها:

١. ما مرَّ في ترجمة الدارقطني في قصة تأليف "العلل"، وأنه مبني على أصول

---

(١) "بيان الوهم والإيهام" (٢/٢٥١).

(٢) المصدر السابق (٢/٣١٩) ومابين المعقوفتين استظهرت سقطه.

(٣) المصدر السابق (٢/٢٦٣).

أبي منصور بن الكَرَجي، والذي أراد أن يصنف مسنداً معللاً، وقد مات أبو منصور قبل استتمامه -كما ذكر الخطيب البغدادي في ترجمة أبي منصور في "تاريخ بغداد" (٦/٥٦٧)-.

إذن فالكتاب متعلق بأصول أخرى، وتوفي صاحبها قبل أن يتم مسنده المعلل، ثم رتب البرقاني ما أملاه الدارقطني على المسانيد. فقد تكون تلك المسانيد لم يمل عليها الدارقطني لكونها لم يُعلّم عليها في أصول أبي منصور، إما لأنها ليست في تلك الأصول، أو لكون أبي منصور لم يتم مسنده.

٢. ما سبق في كلام ابن القطّان (ت٦٢٨هـ)، وهو من أوائل من أشار إلى ذلك -فيما وقفت عليه-.

٣. لم أقف على نقل من "العلل" لم أره فيه، اللهم إلا في مسند جبير بن مطعم -كما نقله ابن عبد الهادي في "التنقيح" (٢/٣٩٠)-، ولعله بسبب السقط، ومسند أمّ سلمة، وسيأتي التنبيه عليه في موضعه[1]. ومسند جابر، ويبدو أن السقط من أوّله. نقل منه ابن حجر في التلخيص" (٣/٩٦٤) -ط. أضواء السلف-.

٤. وجود أكثر من نسخة من "العلل"، ولم أقف على اختلاف بينها من ناحية الزيادة في المسانيد، أو الأسئلة. اللهم إلا أن يكون سؤالاً واحداً في أكثر من موضع. ويوجد في النسخة (ق) سبعة أسئلة متوالية (س٣٤٩٥-س٣٥٠١)

---

[1] انظر: (٩/٢١٥) مع الحاشية.

انفردت بها عن النسخة المصرية (الأصل)، وذلك في مسند عروة عن عائشة، وليس في الأصل ما ينمُّ عن وجود سقط.

٥- الدراسات حول الكتاب:

مما وقفت عليه من الدراسات التي تناولت جوانب من كتاب "العلل":

١. أحاديث أبي إسحاق السَّبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه "العلل" جمعاً ودراسة. للدكتور: خالد باسمح. (رسالة دكتوراه ١٤٢٣هـ).

٢. الاختلاف على الأعمش في كتاب "العلل" للدارقطني تخريجا ودراسة. للدكتور: خالد السبيت. وقد أهداها إليّ -غفر الله له ورفع درجته-. (رسالة دكتوراه ١٤٢١هـ).

٣. مرويات الإمام الزهري المعلّة في كتاب "العلل" للدارقطني. للدكتور: عبدالله بن محمد دمفو. وهو مطبوع سنة ١٤١٩هـ. (رسالة دكتوراه).

٤. مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعلّة في كتاب "العلل" للدكتور عادل الزرقي[١]. (رسالة دكتوراه ١٤٢٤هـ).

وقد اطلعت على هذه الدراسات، واستفدت منها.

وطُبع مؤخّراً آخر مسند النساء -من مسند أم الفضل بنت حمزة إلى مسند خنساء بنت خدام- بتحقيق طلاب وطالبات في مرحلة الدكتوراه (١٤٢٥-

---

[١] وقد أهداها إليّ من طريق د. عبد الله بن فوزان الفوزان -بارك الله لهما في علمهما-.

١٤٢٦هـ) في شعبة التفسير والحديث - جامعة الملك سعود، بإشراف الشيخ د. علي الصياح[1].

وبقية الكتاب -من حيث انتهى الشيخ محفوظ- وُزّع رسائل دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبويّة، وفي مصر.

٦- المنهج في إخراج الكتاب:

١. اعتمدت نسخة دار الكتب المصرية أصلاً.

٢. عارضت الأصل ببقية النسخ.

٣. أثبت جميع الفروقات في الحاشية، وأضع ما أثبته بين معقوفتين، سواء كان من الأصل أم من بقية النسخ، وإذا تداخلت الفروقات فأضع هلالين داخل المعقوفات، وأشير إلى ذلك في الحاشية.

٤. كتبت الكتاب بالرسم الإملائي الحديث.

٥. إذا استظهرت سقطاً واستكملته من مرجعٍ أو اجتهاداً مني، فإني أضعه بين معقوفتين، وأنبّه في الحاشية على ذلك.

٦. اعتمدت في الغالب عند الإحالة على مصادر الحديث على كتب الأطراف، وهي: "تحفة الأشراف"، و"إتحاف المهرة"، و"أطراف الغرائب"، و"أطراف الموطأ" وذلك للنظر في الأسانيد، وأثبت مواضع الحديث منها، وقد أكتفي في "التحفة" -ت.بشار- بموضع واحد؛ لكونه يحيل على بقية المواضع.

---

(١) وقد أرسل إليّ الشيخ علي الصيّاح جزءاً آخر من مسند النساء -من مسند بسرة إلى مسند أم الفضل بنت الحارث-، بتحقيق بعض طلاب وطالبات الدراسات العليا في جامعة الملك سعود، لم ينشر بعد، وقد استفدت منه.

والغالب في العزو أن يكون لمسند الصحابي المسئول عنه دون غيره ممن يكون الحديث حديثه، تبعاً للاختلاف والغرابة والشهرة، وكلّ هذا ليس على سبيل التتبع، لكون الكتاب طُبع نصفه تقريباً مخرجاً، ولكون التكملة قد خرجت على هذا المنهج، فأحببت أن يكون الكتاب كله على النهج نفسه.

٧. أرجعت مختصرات الأسانيد إلى أصولها، وأهملت اختلاف النسخ في زيادة: "قال" قبل مختصرات الأسانيد.

٨. اعتمدت على "تقريب التهذيب" و"اللسان" غالباً في تصويب أسماء الرجال إذا اختلفت النسخ،أو أثبتُّ خلافها.

٩. بعض ما بين المعقوفات أهملت الإشارة إليه في الحاشية؛ لتماثله مع غيره، فأنبه إلى ذلك في الموضع الأول، وأشير إلى ما بعده؛ وذلك تفادياً لتكرر الحاشية في حال الطمس أو البياض، أو نحو ذلك.

١٠. وضعت فهرساً موضوعياً لكل مجلد، وختمت الكتاب بمجلد مستقل يشمل الفهارس العامة لجميع الكتاب، وهذه الفهارس هي:

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس أطراف الأحاديث النبوية.
٣. فهرس أطراف الآثار.
٤. فهرس الأحاديث والآثار حسب الموضوعات الفقهية.
٥. فهرس الكلمات الغريبة.
٦. فهرس البلدان والأماكن.

٧. فهرس الأئمة الذين لهم كلام على علل الأحاديث سوى الدارقطني.

٨. فهرس شيوخ الدارقطني.

٩. فهرس الكتب والمصنفات الحديثية.

١٠. فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل، أو إدراك أو سماع.

١١. فهرس المصادر والمراجع.

١٢. فهرس الموضوعات العامة لجميع المجلدات.

مختصرات العزو

تحفة الأشراف: "التحفة".

إتحاف المهرة: "الإتحاف".

علل الدارقطني: "العلل".

الضعفاء للعقيلي: "الضعفاء".

أطراف الغرائب والأفراد: "الأطراف".

خاتمة

وبعد....

فهذا الكتاب الثالث الذي أتولى إخراجه بعد كتاب "علل ابن أبي حاتم"[١]، و"العلل"[٢] -التكملة-.

وختاماً أشكر الله العلي القدير على نعمه التي تترى، فله المنّة والفضل، ثم أثنّي بالشكر لمشايخ فضلاء، وإخوة أكارم، كان لهم دور في إخراج هذا الكتاب، ومنهم:

١. الشيخ أبو عمر إبراهيم اللاحم، الذي أعطاني مصورته من نسخة دار الكتب المصرية، وكان هذا أول معرفة لي بالكتاب.

٢. الشيخ أبو عبد الملك عبد الله بن فوزان الفوزان، الذي كان معي منذ جمع المخطوطات، وتصويرها إلى الفهرسة العامة للكتاب، فله عليَّ أياد بيضاء لا أنساها.

٣. الشيخ سامي جاد الله، الذي أرسل لي المخطوطة (ق) على القرص.

٤. الشيخ علي الصيّاح، الذي كان له دور في حصولي على المخطوطة (ق)، وشدّ من أزري لإخراج الكتاب[٣].

---

(١) وقد نشرت استدراكات وتصويبات على طبعته الأولى في ملتقى أهل الحديث، منتدى التعريف بالكتب وطباعتها.

(٢) أعطاني أخي الشيخ محمد السريّع -جزاه الله خيراً- نسخة إلكترونية لـ "العلل" للدارقطني -كاملاً- من إخراج وإشراف الشيخ أبي المعاطي -جزاه الله خيراً-، نُشرت في موقع "الألوكة"، ثم انتشرت في الشبكة، وقد استفدت منها في مواضع، ولي ملاحظات كثيرة عليها، أرجو أن أتمكن من كتابتها ونشرها في الشبكة، والله الموفق.

(٣) ولا أنسى أن أشكر الشيخ أحمد معبد، والشيخ محمد التركي اللذين كانا سبباً في نشر هذه المخطوطة.

٥. الإخوة الذين قاموا بمراجعة الكتاب وفهرسته، وقد كانت لهم ملاحظات مهمة رفعت من مستوى الكتاب.

"والنشر فنّ خَفيّ المسالك، عظيم المزالق، جمٌّ المصاعب، كثير المضايق، وشواغل الفكر فيه متواترة، ومتاعب البال وافرة، ومبهضات العقل غامرة، وجهود الفرد في مضماره قاصرة، يؤودها حفظ الصواب في سائر نصوص الكتاب، ويعجزها ضبط شوارد الأخطاء، ورجعها جميعاً إلى أصلها، فيأتي الناقد وهو موفور الجمام، فيقصد قصدها، ويسهل عليه قنصها"[١].

---

[١] من مقدمة السيد أحمد صقر-رحمه الله- لتحقيقه لكتاب: "الموازنة" للآمدي (١/١٤).

نماذج من مصورات المخطوطات

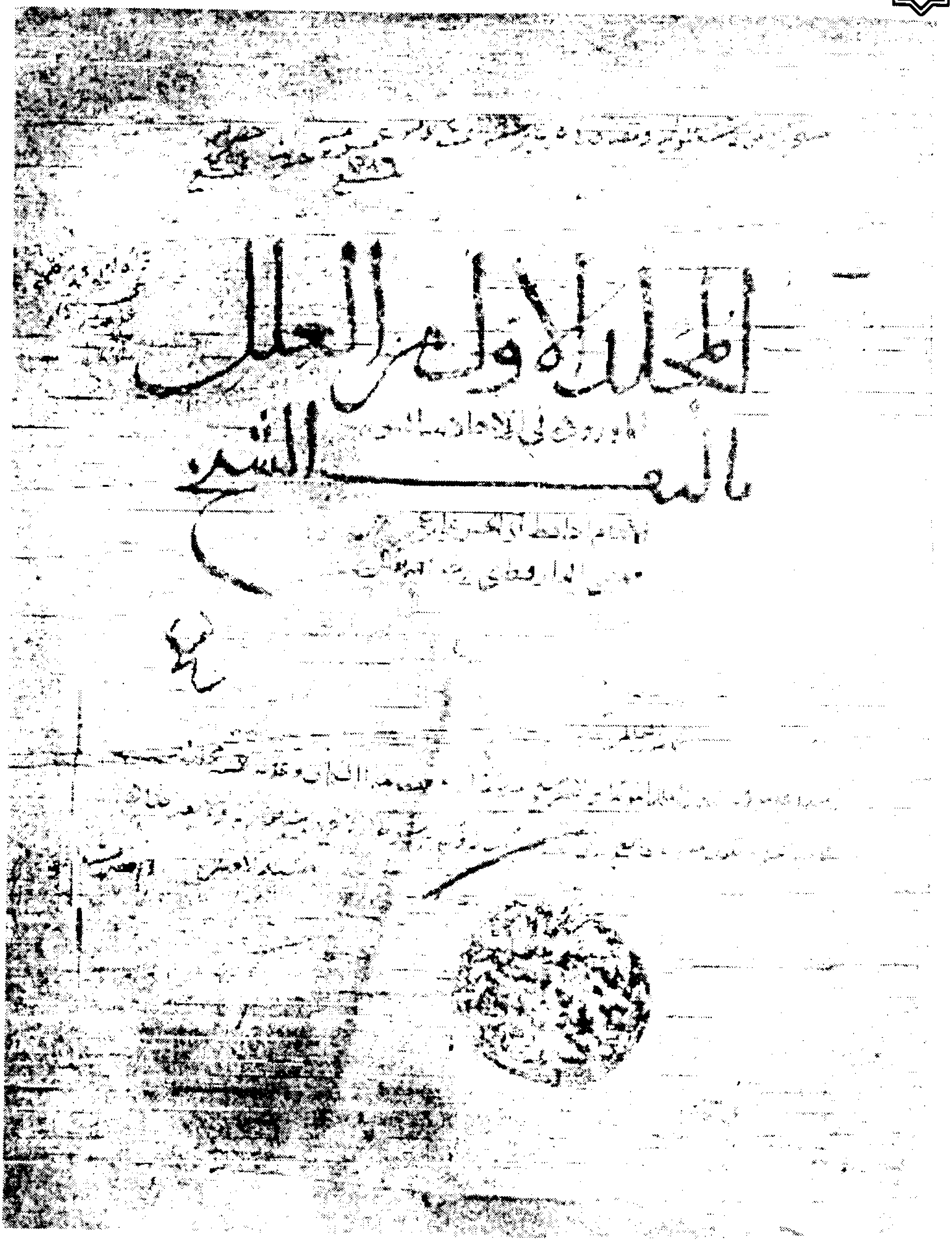

طرة المجلد الأول من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] وبه توفيقي

أول المسند مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

عمر عن أبي بكر رضي الله عنهما [illegible] أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن

مهدي الحافظ عن حديث عمر بن الخطاب عن أبي بكر في تزويج النبي

صلى الله عليه وسلم حفصة وقول أبي بكر لعمر لم يمنعني أن أرجع إليك فيما

عرضت علي إلا أني علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها

ولم أكن لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو تركها لقبلتها فقال

يرويه الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر [illegible] تأيمت حفصة من خنيس بن

حذافة السهمي وهو حديث صحيح من حديث الزهري رواه عنه جماعة من

الثقات الحفاظ فاتفقوا على إسناده منهم شعيب بن أبي حمزة وصالح بن

يونس وعقيل ومحمد بن أخي الزهري وسفيان بن عيينة [illegible] ومحمد

[illegible] وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي وغيرهم عن الزهري فاتفقوا

على لفظ واحد في قول أبي بكر لعمر لم يمنعني أن أرجع إليك [illegible] إلا أني

كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر حفصة ورواه معمر بن

راشد عن الزهري بهذا الإسناد [illegible] وقال فيه لم يمنعني

أن أرجع إليك شيئا إلا أني كنت سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يذكرها ولم أكن لأفشي سر رسول الله وهو حديث صحيح عن

الزهري أخرجه البخاري في الصحيح من حديث شعيب ومن حديث صالح

ابن كيسان [illegible] عن الزهري إلا أن [illegible]

[illegible] جبير [illegible] وأما عبد الرزاق فقال

عن معمر [illegible] أحمد بن حنبل [illegible]

بداية المجلد الأول من الأصل

رواه الليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن المسور، واختلف
عن أيوب، فرواه حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة
عن المسور، وخالفه حماد بن زيد فرواه عن أيوب عن ابن أبي
مليكة مرسلاً، وهو صحيح من حديث ابن أبي مليكة عن المسور.
وسئل عن حديث علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
عن المسور بن مخرمة أن علياً خطب بنت أبي جهل، فخطب النبي
صلى الله عليه وسلم وقال: إن فاطمة بضعة مني وإني أخاف أن تفتن
في دينها، لا يجمع الله بين بنت نبي وبين بنت عدو الله مكاناً واحداً
أبداً. فقال: يرويه الزهري واختلف عنه، فقال
محمد بن عمرو بن حلحلة الدؤلي عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن
المسور بن مخرمة، وكذلك قال شعيب بن أبي حمزة والنعمان
ابن راشد عن الزهري، وخالفهم معمر فقال: عن الزهري
عن عروة مرسلاً أن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل، ولم يذكر
المسور، قال ذلك عبد الرزاق عن معمر، وقال حماد بن زيد عن
معمر عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم، لم يذكر فوقه أحداً،
وحديث علي بن الحسين أصح، وقد رواه حماد بن سلمة عن علي
ابن زيد بن جدعان عن علي بن الحسين مرسلاً.

الزيادات في العلل

وسئل عن حديث ابن عمر: نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته، فقال: تفرد به محمد
ابن سليمان بن أبي داود وهو حراني ثقة، قال: عن مالك
ابن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم، ووهم في ذكر عمر، والصواب عن ابن عمر، وهو
الصواب. وسئل عن حديث عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة عن عمر قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يجتمع

بداية الأوراق التي أُقحمت غلطاً في المجلد الأول من (الأصل)، وهي تبع المجلد الرابع منه

لئن سلم فوهم فيه جعله عن ابي العشراء عن ابيه ولا يصح ولدن
ويسار عن حنيف ابي معقل وام معقل عن النبي صلى
الله عليه وسلم عمرة في رمضان تعدل حجة فقال ورواه ابو
سلمة بن عبد الرحمن واختلف عنه فرواه يحيى ابي كثير عن ابي
سلمة عن معقل بن ام معقل ان امه قالت يا رسول الله وروى
هذا الحديث ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ام
معقل حدث به عنه الزهري وعمارة بن عمير وجامع بن شداد
وابراهيم بن المهاجر فاما الزهري فرواه عن ابي بكر بن عبد الرحمن
عن امراة يقال لها ام معقل وكذلك قال عباد بن عمير عن جامع
شداد عن ابي بكر بن عبد الرحمن واختلف عن ابراهيم بن مهاجر
فقال محمد بن ابي اسمعيل عن ابراهيم بن مهاجر عن ابي بكر بن عبد
الرحمن عن معقل ان امه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال الثوري وشعبة وابو عوانة عن ابراهيم بن مهاجر عن ابي
بكر عن رسول مروان بن الحكم الى ام معقل وروى هذا الحديث
الاسود بن يزيد واختلف عنه فرواه اسمعيل بن جعفر عن اسرايل
عن ابي اسحق عن الاسود بن ابي معقل عن ام معقل وكذلك
قال ادم بن اياس وعبيد الله بن موسى عن اسرايل واختلف
عن يحيى بن ادم عن اسرايل فاسند وضبطه يحيى بن ادم فقال
عن يحيى بن ادم عن اسرايل عن ابي اسحق عن الاسود عن ابن ام
معقل عن ام معقل وكذلك قال ابو احمد الزبيري عن اسرايل
وكذلك قال اسحق الازرق عن زهير عن ابي اسحق وقال
عمرو بن ثابت عن ابي اسحق الاسود عن ابي طليق ووهم فيه وروى
هذا الحديث عمرو بن سعيد عن ابي زيد مولى ثعلبة عن معقل
ابن ابي معقل واختلف عن معقل فقال حجاج بن الحجاج عن وهيب
عن عمرو عن ابي زيد عن معقل بن ام معقل ان ام معقل قالت

آخر الأوراق التي أقحمت غلطاً في المجلد الأول من (الأصل)، وهي تبع المجلد الرابع منه

[illegible] عن عاصم [illegible]
[illegible] عبد الواحد بن زياد وجعفر بن عون ويوسف بن خالد عن
الأعمش عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود
وسئل عن حديث علقمة عن عبد الله قال لعن
آكل الربا وموكله سواء لذلك أصحاب الأعمش [illegible]
[illegible] عن أبي عاصم عن الثوري عن الأعمش وقال فيه لعن
آكل الربا وموكله والمحفوظ انه من قول ابن مسعود آكل
الربا وموكله سواء حدثنا محمد بن مخلد حدثنا محمد بن [illegible]
[illegible] أبو عاصم عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة
قال عبد الله لعن آكل الربا وموكله [illegible] وسئل
عن حديث علقمة عن عبد الله قال آخر صلاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] عن عبد الرحمن بن الأسود عن [illegible]
[illegible] عن عبد الله [illegible]
عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] عن الثوري [illegible]
[illegible] ثم لم يعد [illegible]
تم آخر الأول من كتاب العلل للدارقطني
الحمد لله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وكان الفراغ منه [illegible]
غفر الله لناسخه ولصاحبه ولمؤلفه ولجميع المسلمين

آخر المجلد الأول من الأصل

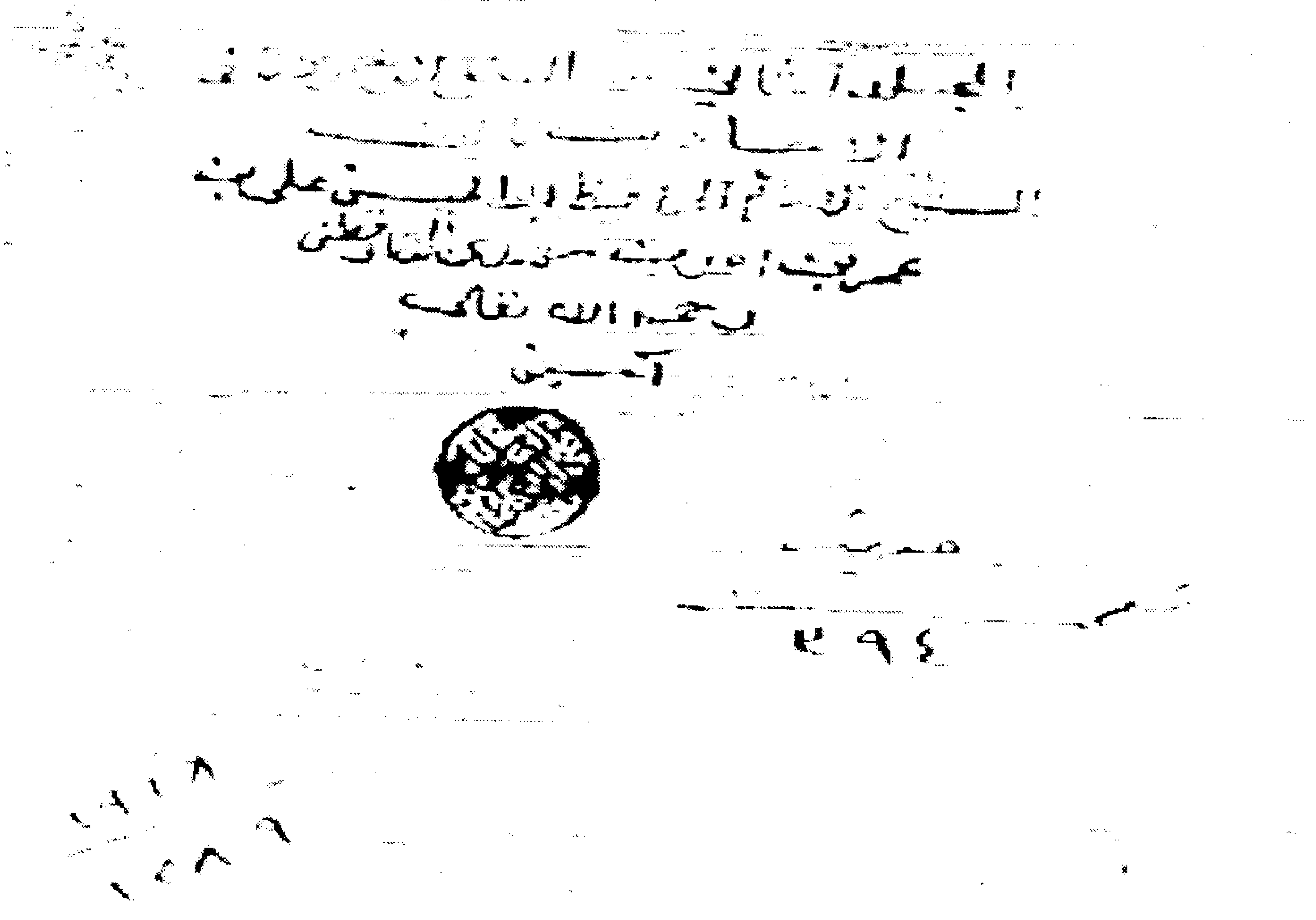
المجلد الثاني من السنن المخرجة في
[illegible]
الشيخ الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن
عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني
رحمه الله تعالى
آمين
٢٩٤

طرة المجلد الثاني من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

من حديث عبيدة بن عمرو السلماني [illegible] عبد الله [illegible]
[illegible] عن حديث عبيدة بن عمرو عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قوله وما قدروا الله حق قدره ان الله يمسك السموات على
اصبع والارضين على اصبع الحديث [illegible] منصور بن
الاعمش واختلف عنهما فرواه شيبان واسرائيل وجرير بن
عبد الحميد وابو الاحوص الجعفي والحسن بن واقد عن منصور عن
ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله ورواه اسباط بن نصر عن منصور عن
[illegible] عن عبد الرحمن عن علقمة عن عبد الله [illegible] ذكر عبيدة
[illegible] الضرير [illegible] ابن فضيل وعيسى بن يونس عن
الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله [illegible] عبيدة
[illegible] ورواه فضيل بن عياض عن منصور واختلف عنه فقال يحيى
القطان عن فضيل عن منصور عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله مثل
قول شيبان ومن تابعه وقال عبد الرزاق عن فضيل بن عياض عن
منصور عن ابراهيم عن همام بن الحارث عن ابن مسعود رضي الله عنه
حدثنا المحاملي واسمعيل بن العباس قالا ثنا محمد بن الوليد البسري ثنا
محمد بن مسعود بن الفضل السكري [illegible] واحمد بن عبد الله بن محمد العكبري واحمد بن
محمد بن [illegible] الواسطي قالوا ثنا عمر بن شبة قال ثنا يحيى بن سعيد
عن سفيان عن منصور وسليمان عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله
ان حبرا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد ان الله يمسك السموات
على اصبع والارضين على اصبع والجبال على اصبع والخلائق على اصبع ثم يقول
انا الملك قال يحيى وزاد فيه فضيل بن عياض عن منصور بهذا الاسناد
فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجبا وتصديقا له [illegible]

بداية المجلد الثاني من الأصل

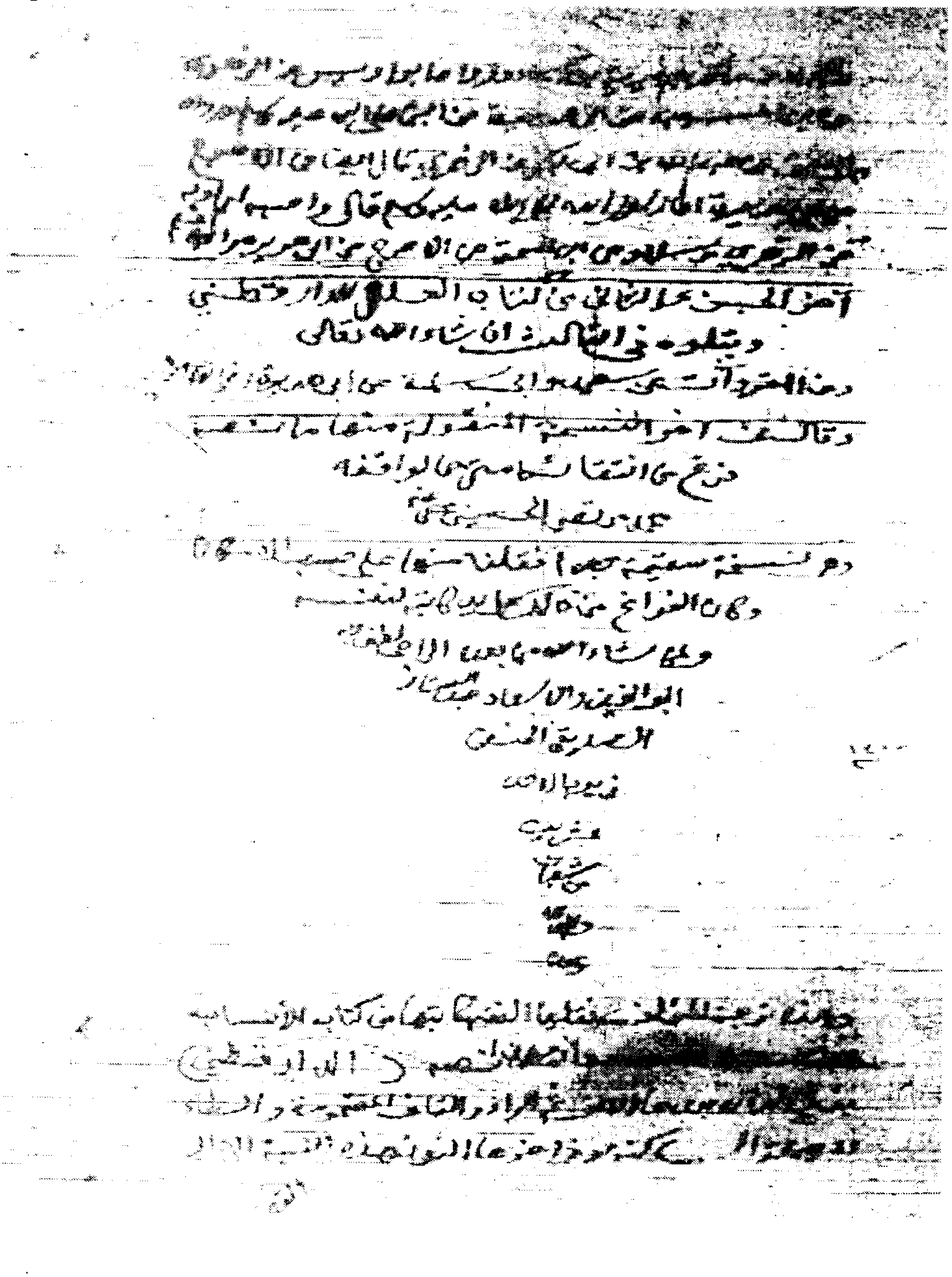

آخر المجلد الثاني من الأصل

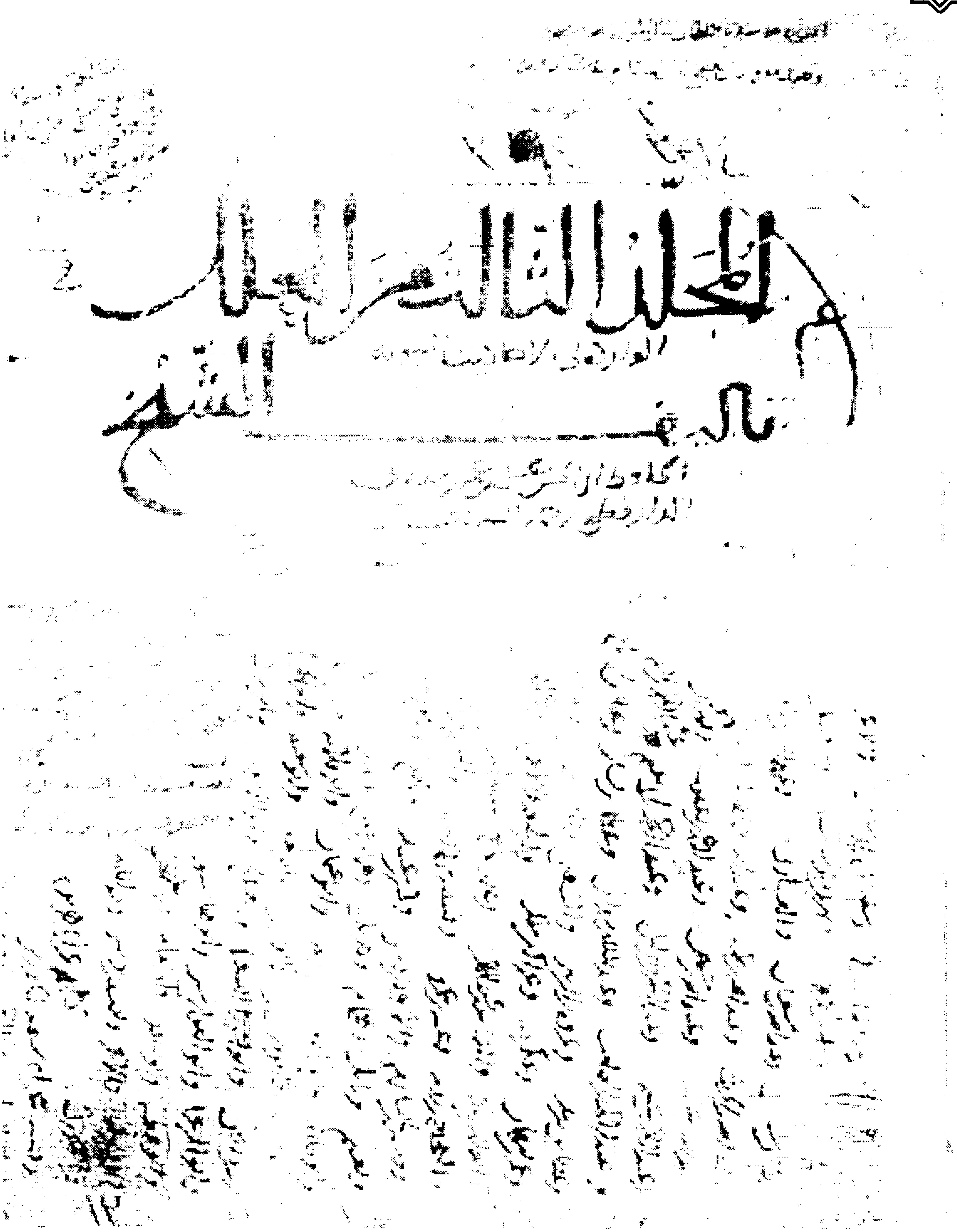

المجلد الثالث من العلل

طرة المجلد الثالث من الأصل

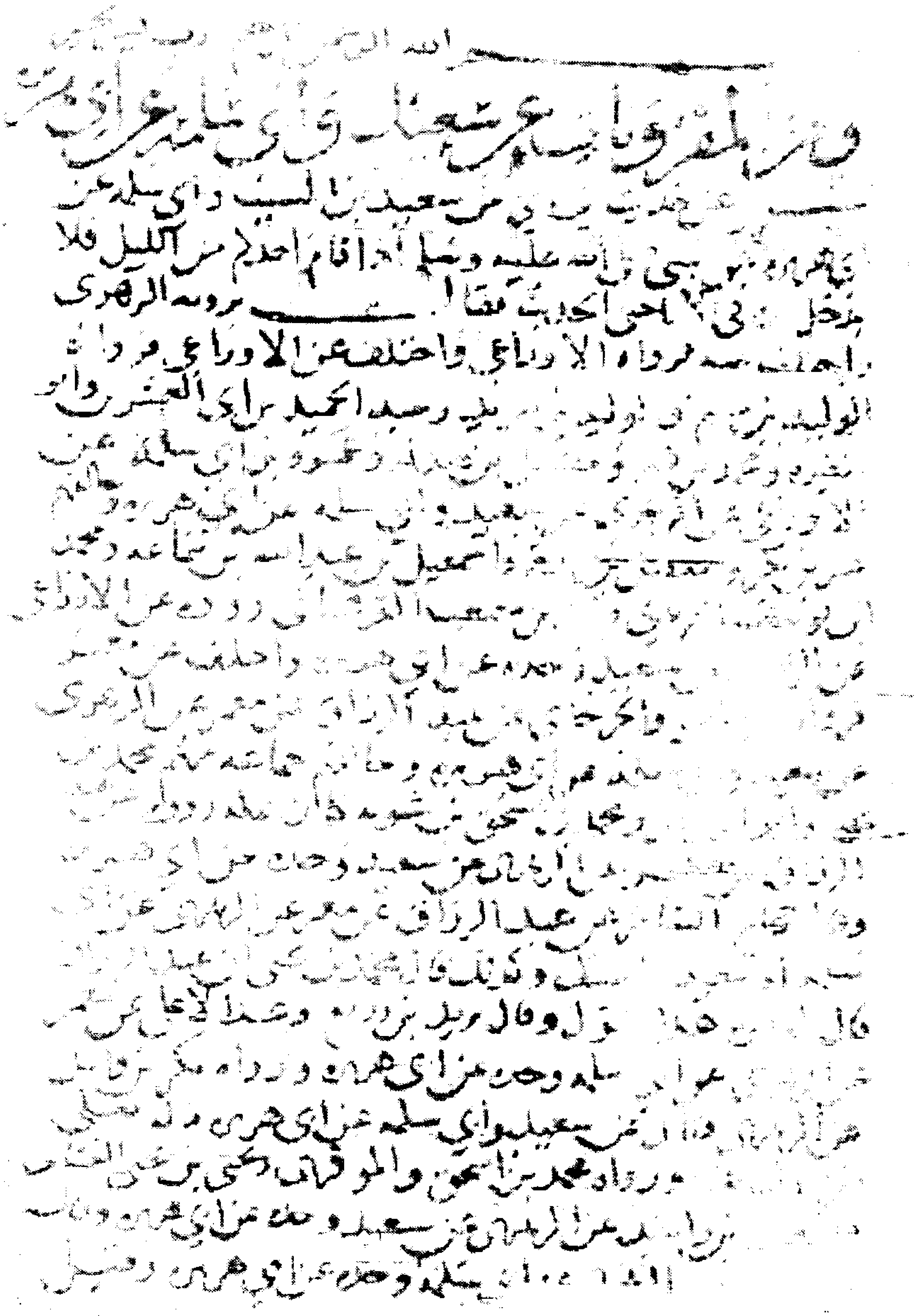

بداية المجلد الثالث من الأصل

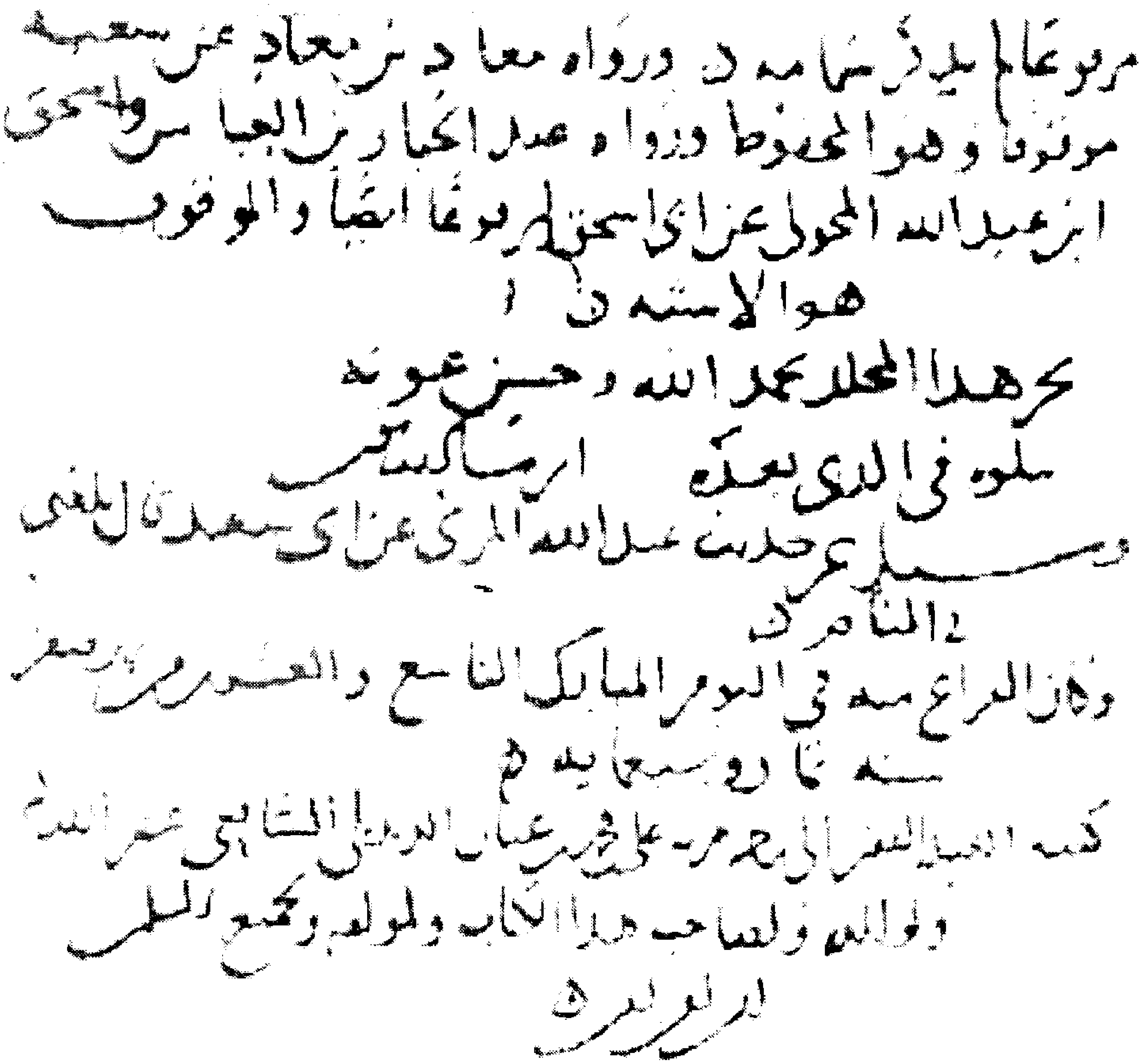
مرفوعًا [illegible] ورواه معاذ بن معاذ عن شعبة
موقوفًا وهو المحفوظ ورواه عبد الجبار بن العباس والمحاربي
ابن عبد الله المخزومي عن أبي إسحاق مرفوعًا أيضًا والموقوف
هو الأشبه [illegible]
تم هذا المجلد بحمد الله وحسن عونه
يتلوه في الذي بعده [illegible]
وسئل عن حديث عبد الله المزني عن أبي سعيد قال الغني
[illegible]
وكان الفراغ منه في اليوم المبارك التاسع والعشرين من شهر [illegible]
سنة ثمان [illegible]
كتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه علي بن محمد بن عثمان الدمشقي الشافعي غفر الله
له ولوالديه ولصاحب هذا الكتاب ولمؤلفه ولجميع المسلمين
[illegible]

آخر المجلد الثالث من الأصل

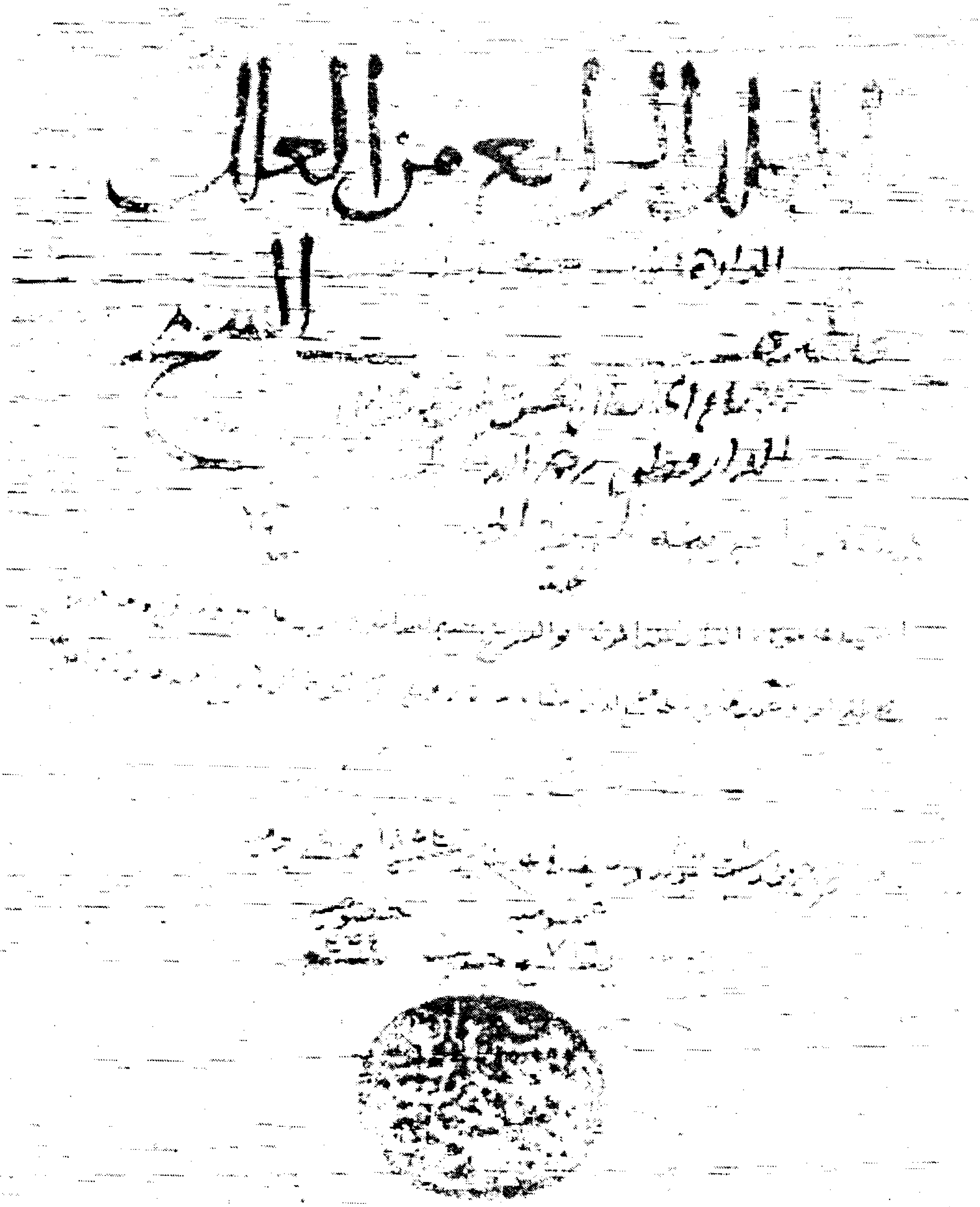

طرة المجلد الرابع من الأصل

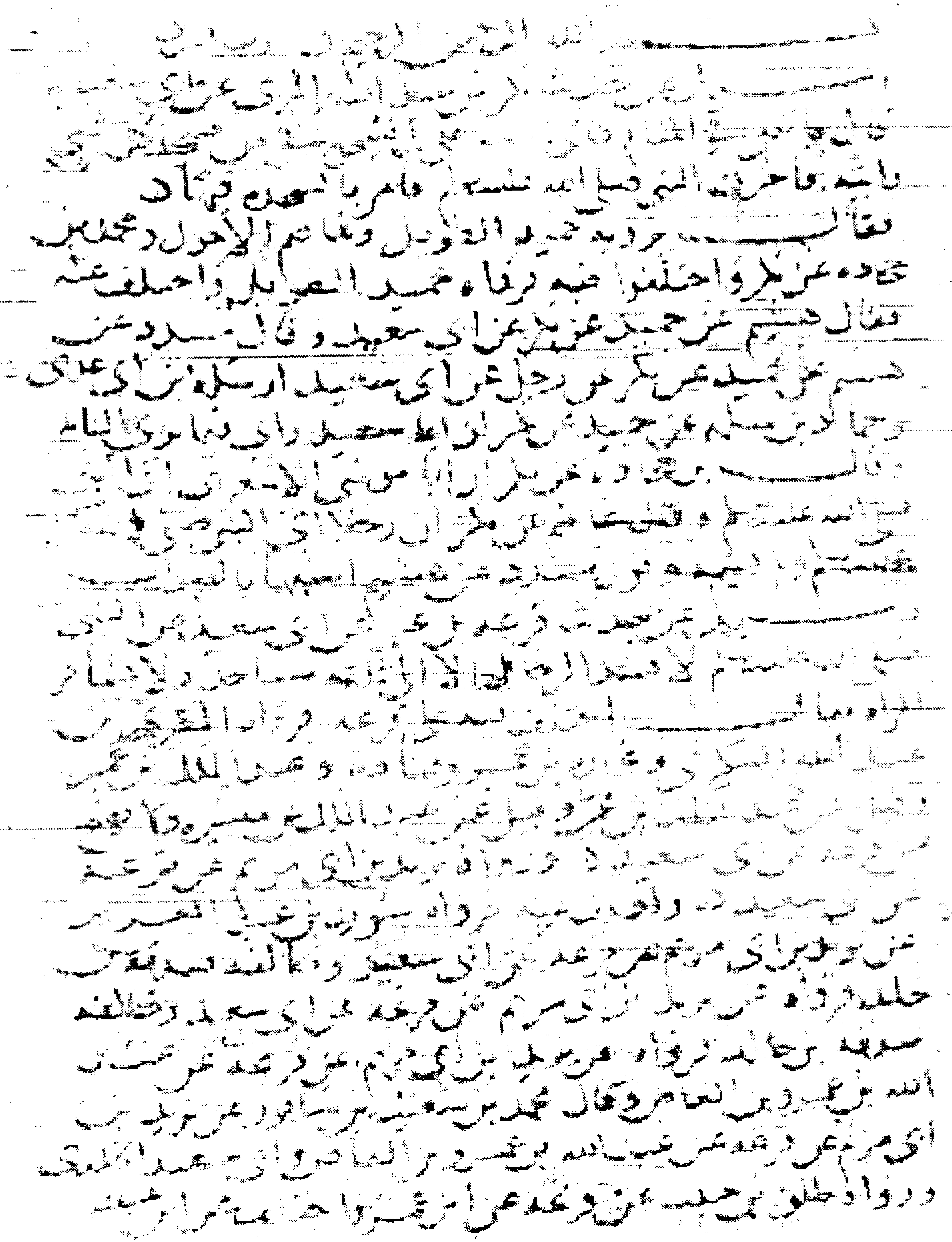

بداية المجلد الرابع من الأصل

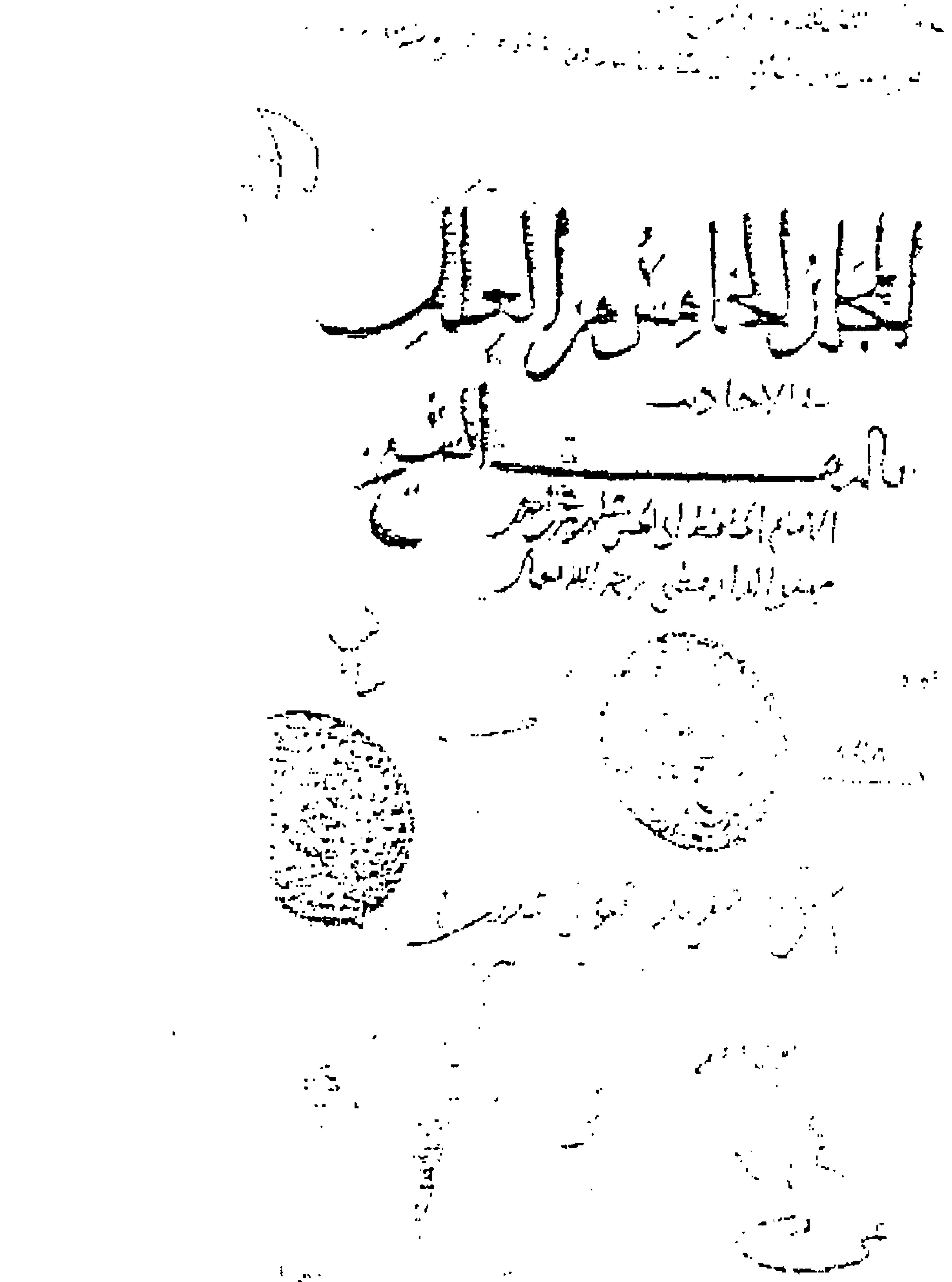
المجلد الخامس من العلل

الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد

بن مهدي الدارقطني رحمه الله تعالى

طرّة المجلد الخامس من (الأصل)

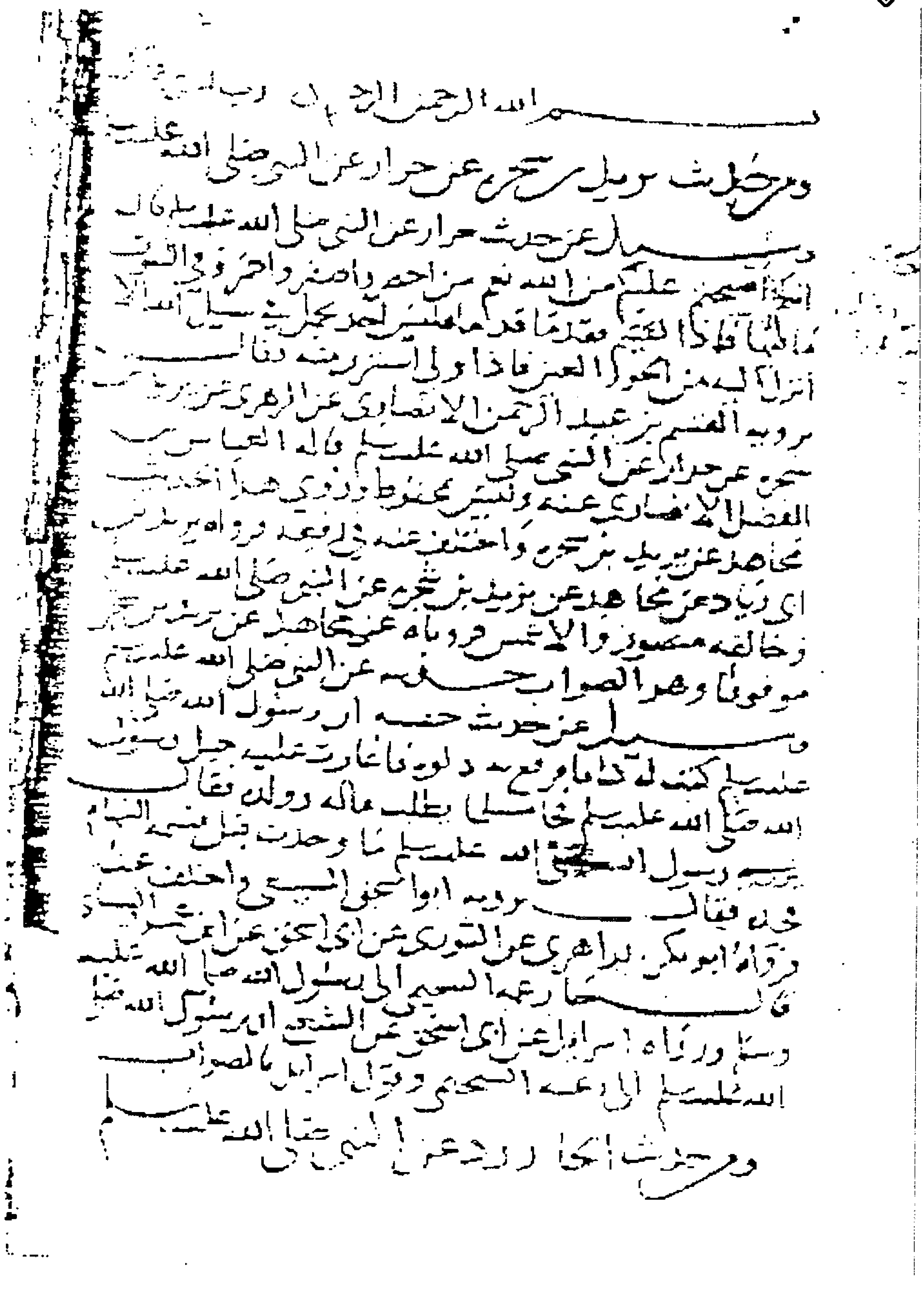

أول المجلد الخامس من (الأصل)

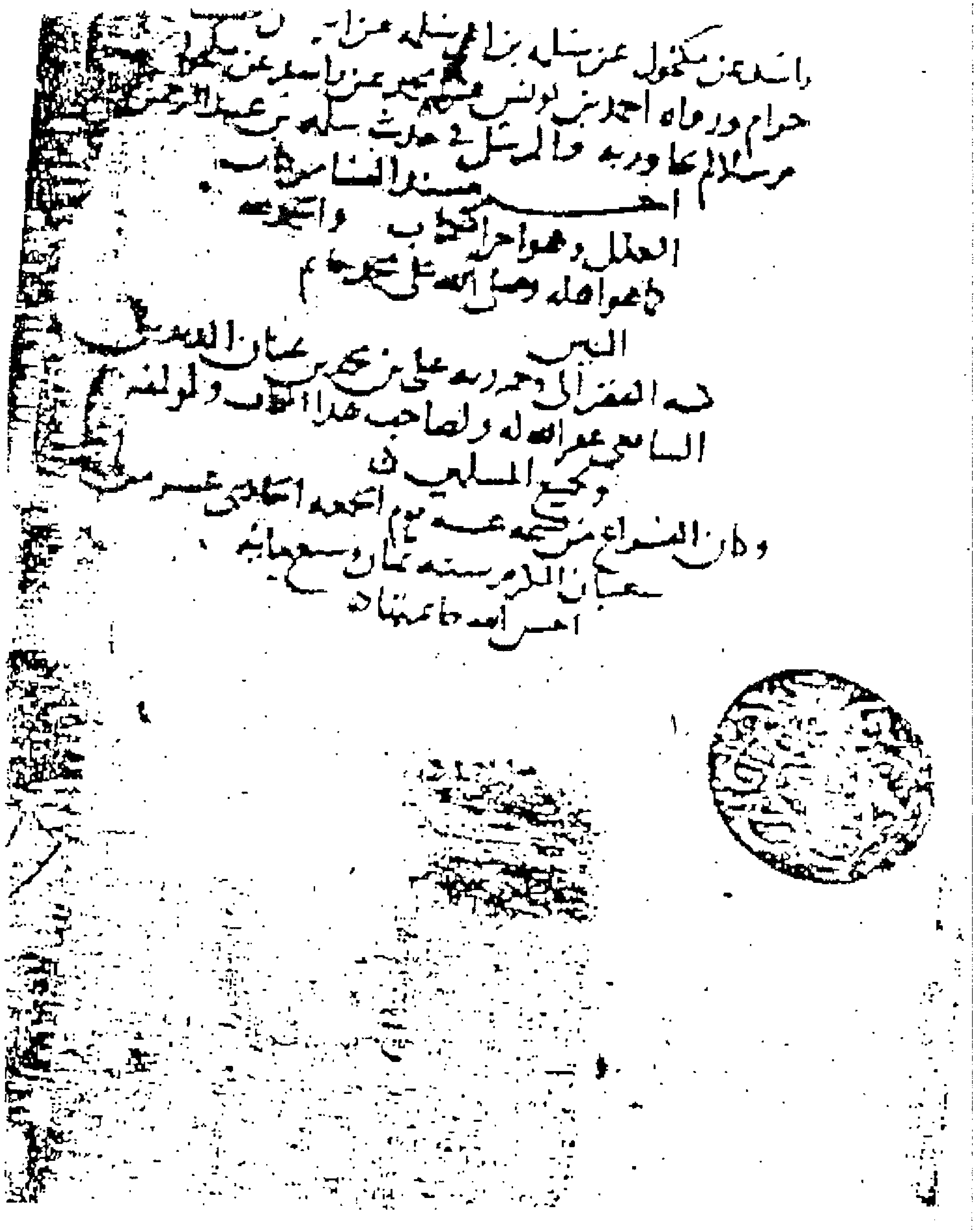

آخر المجلد الخامس من (الأصل)

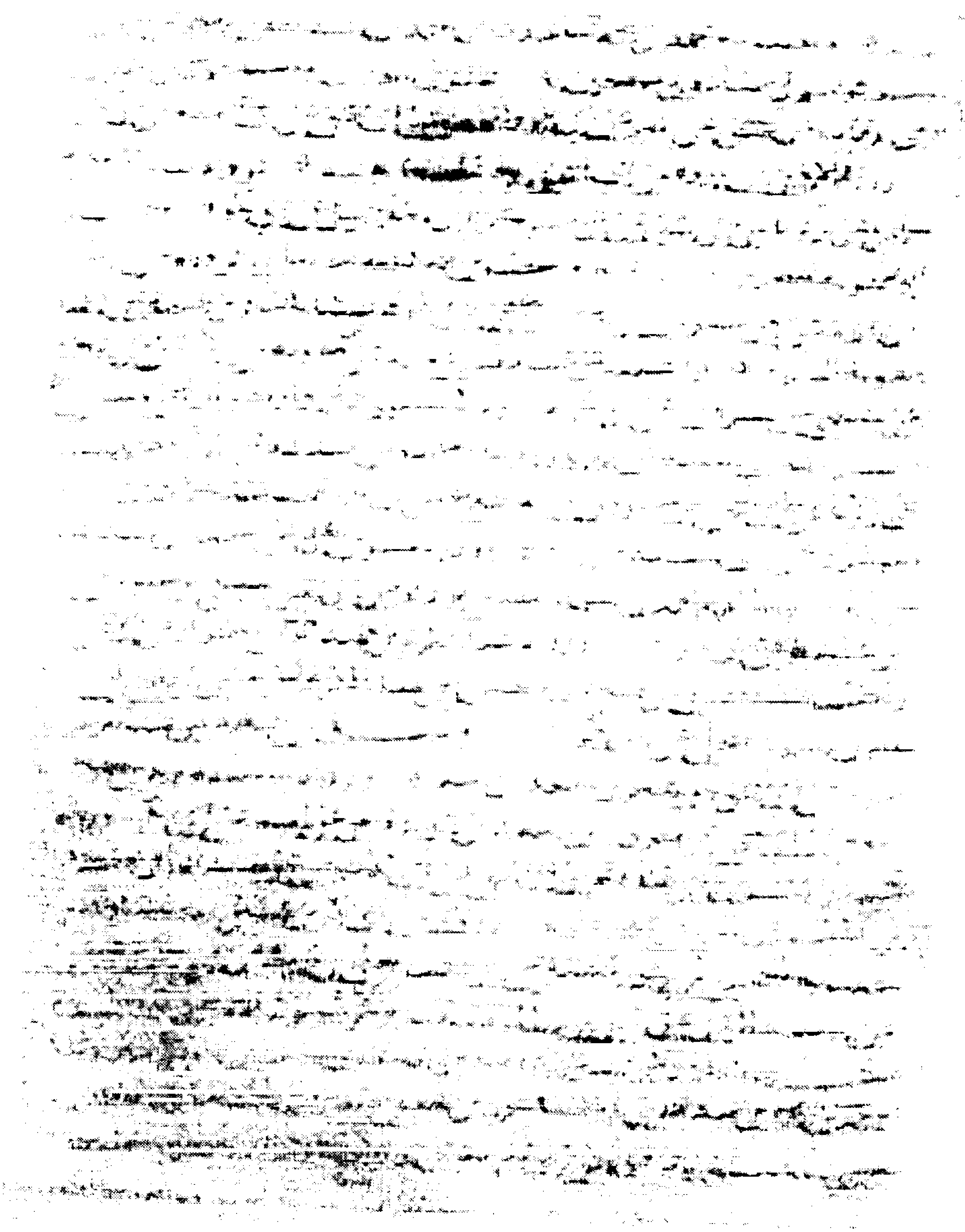

بداية النسخة (هـ)

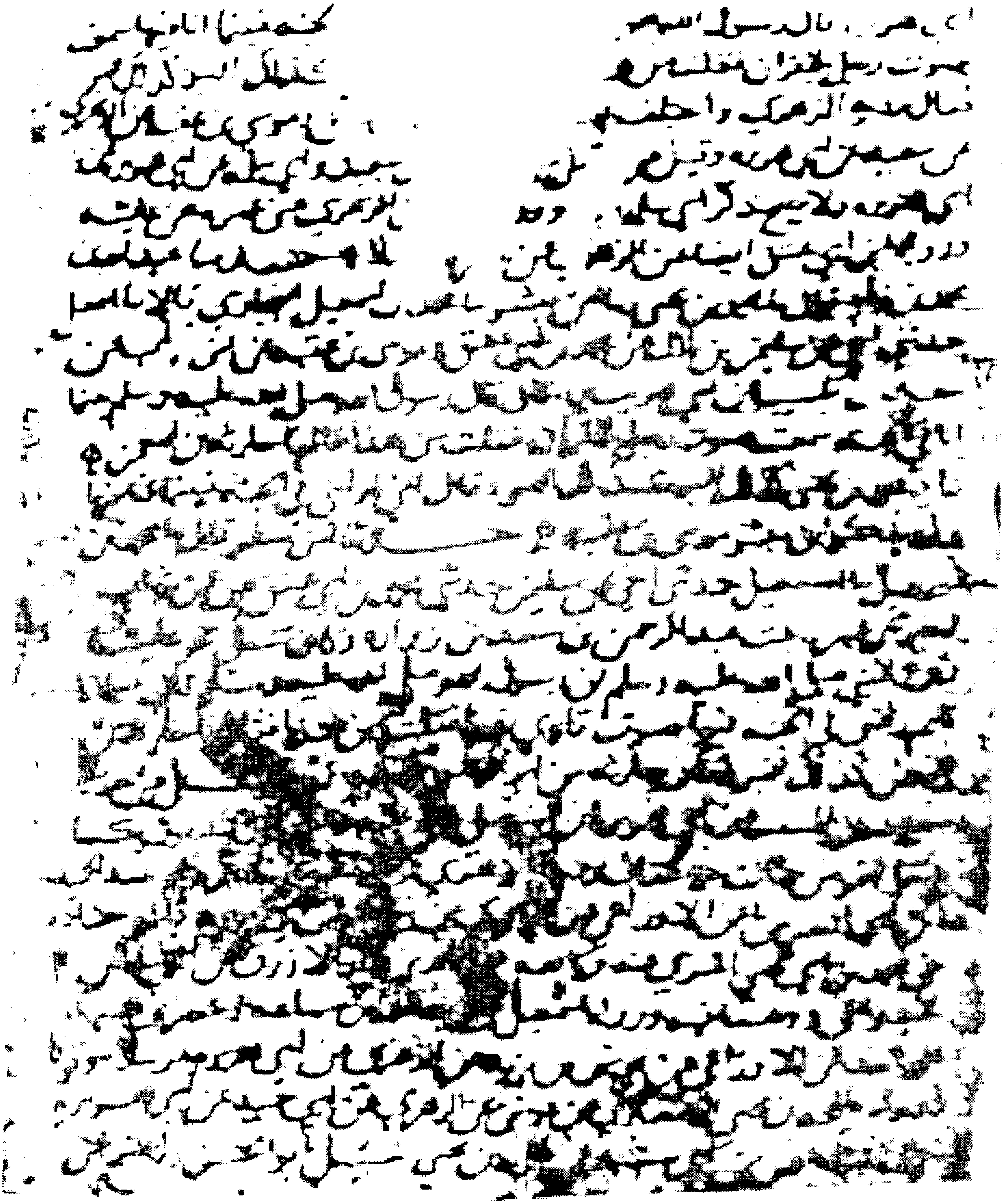

آخر المجلد الأول من النسخة (هـ)

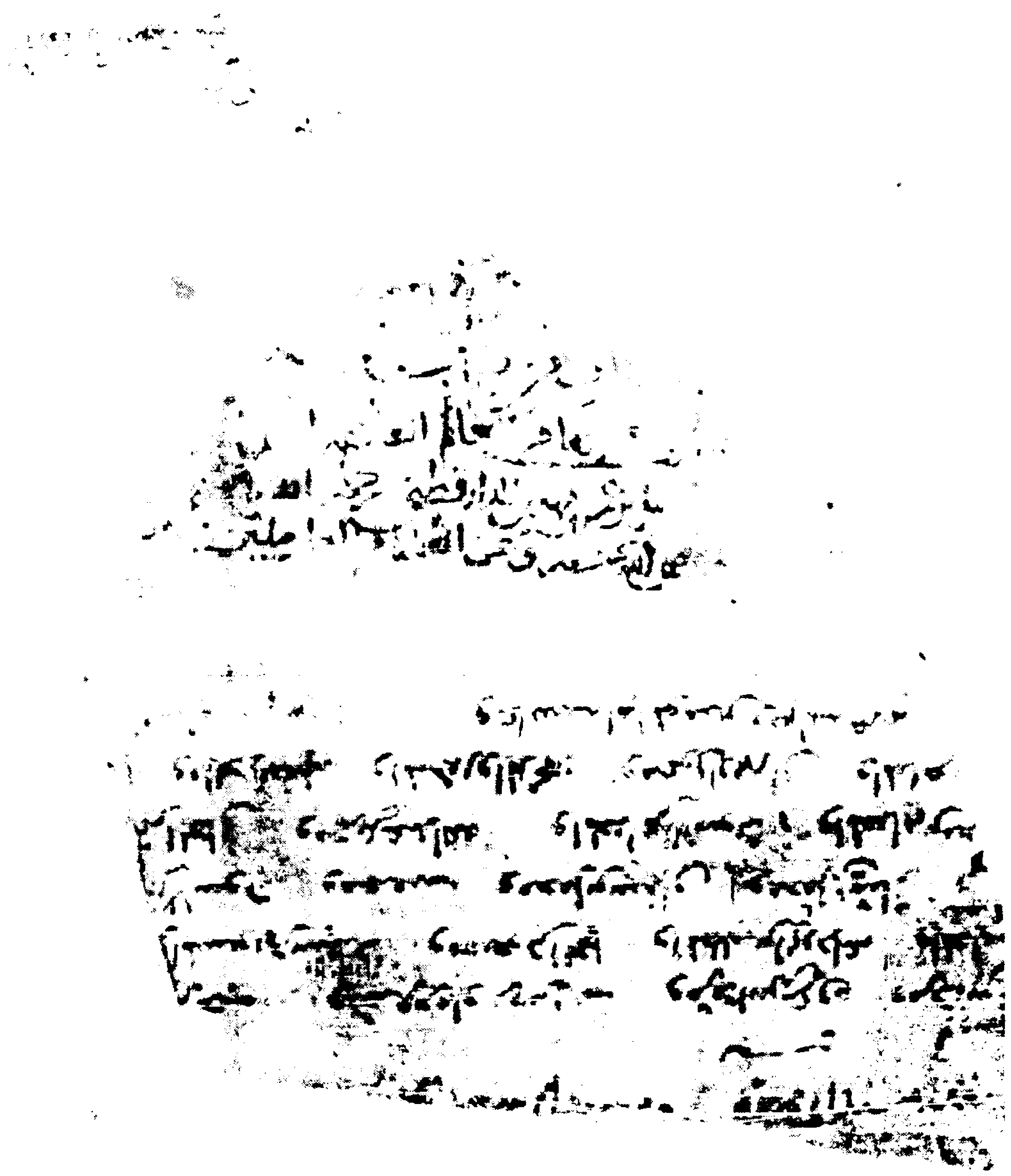

طرّة الجزء الثالث من (ن)

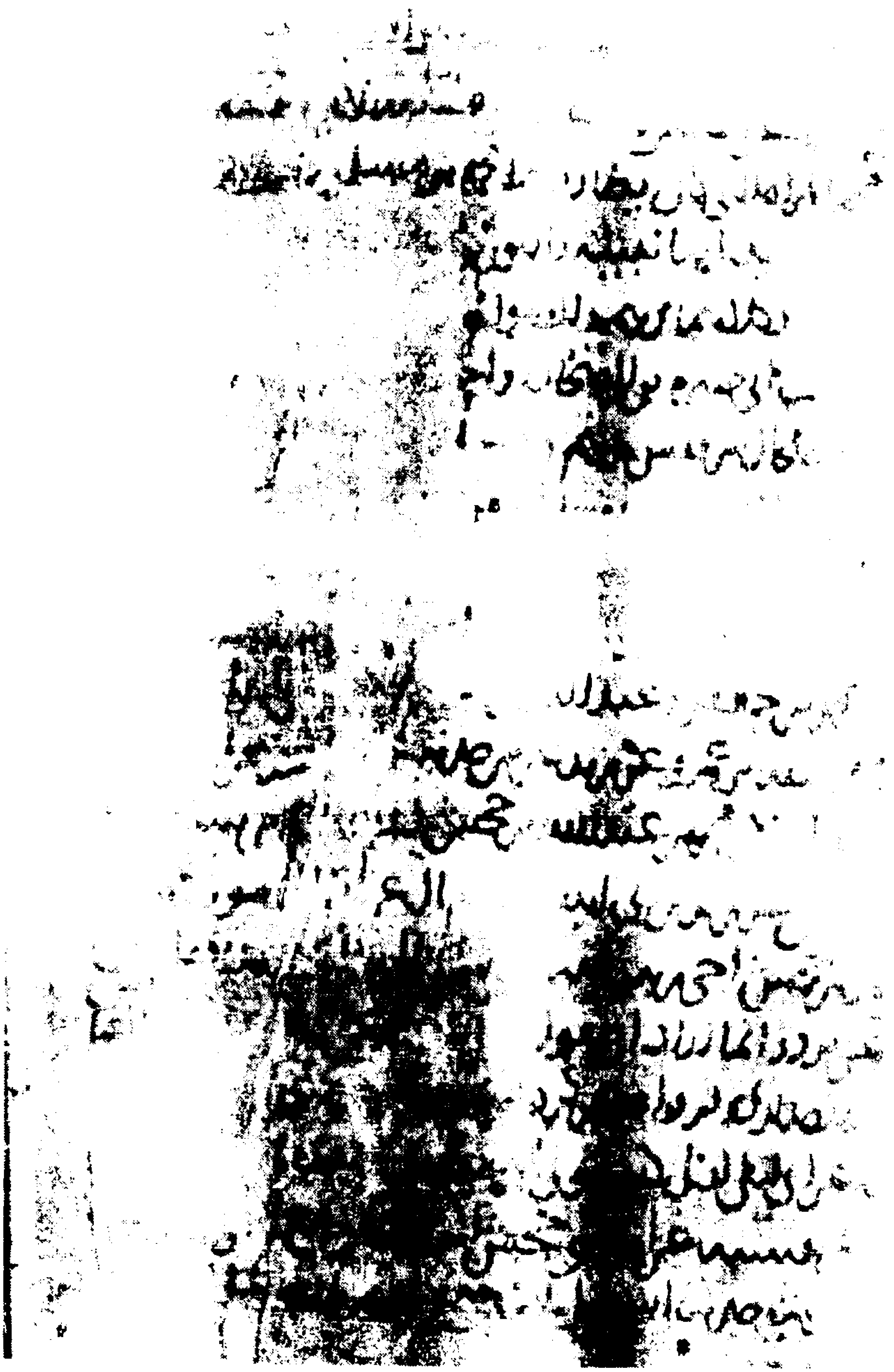

آخر الموجود من (ن)

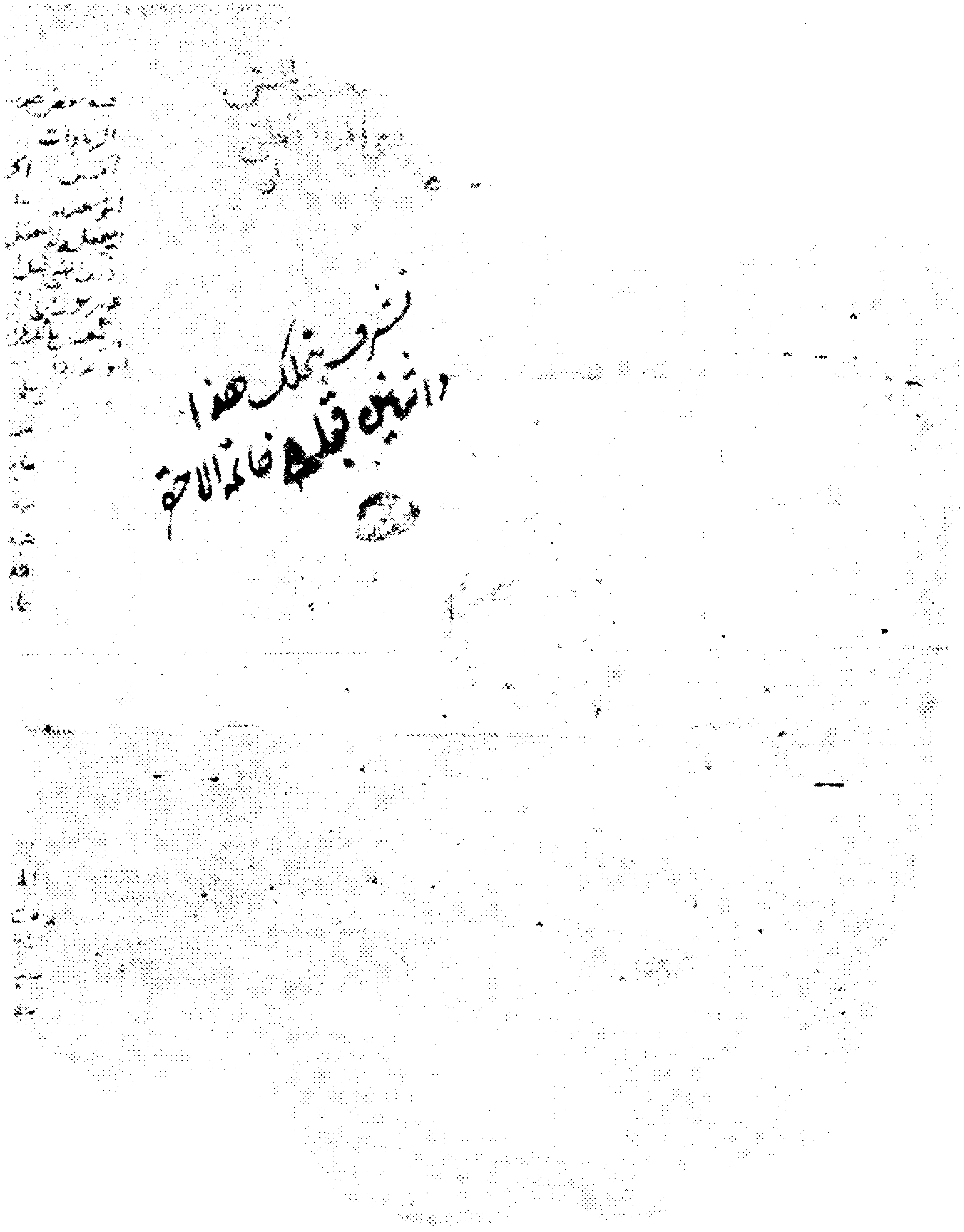

إحدى صفحات النسخة (ق)، والتي قد تكون طرّة المجلد الثالث

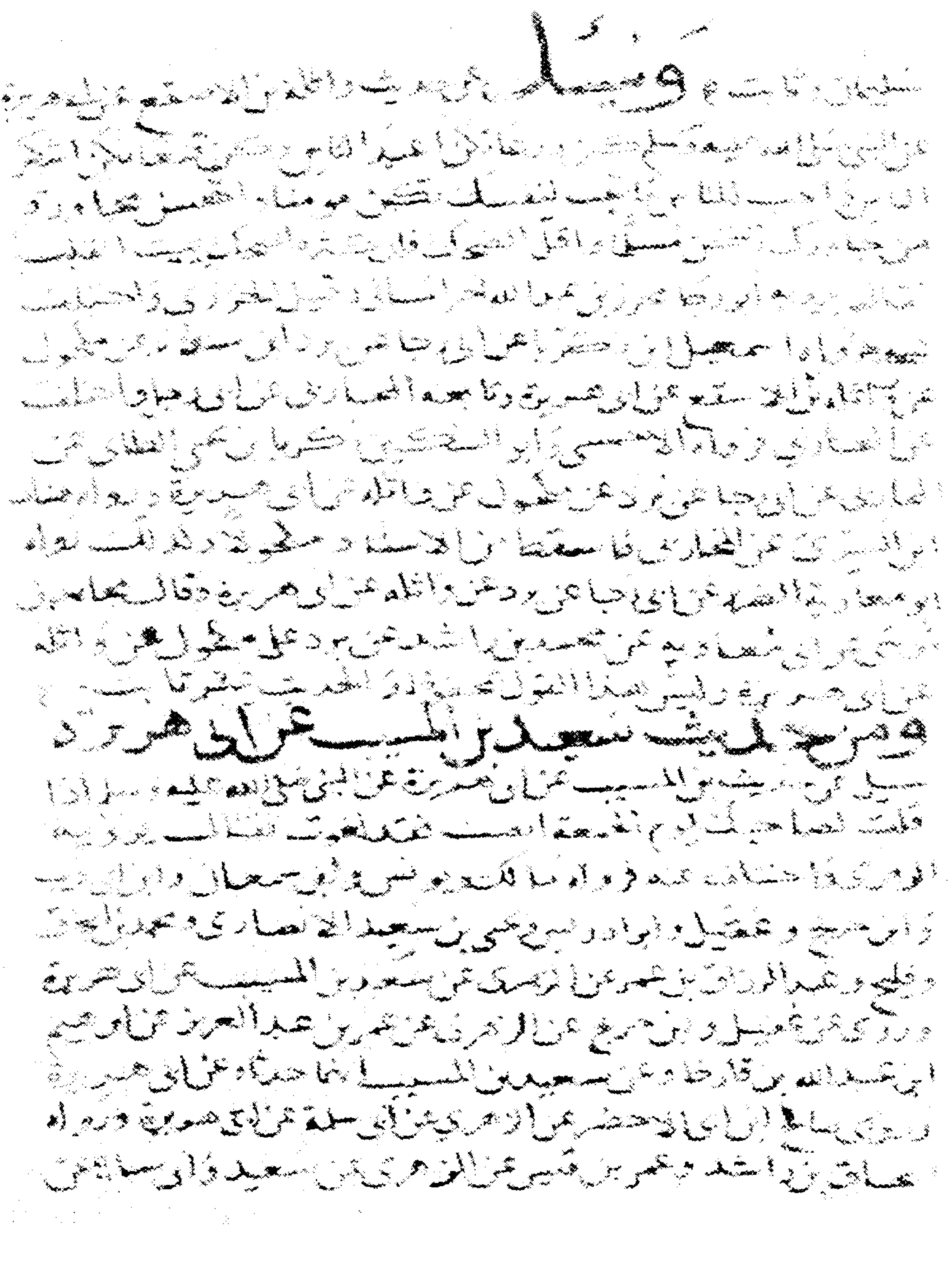

أول النسخة (ق)

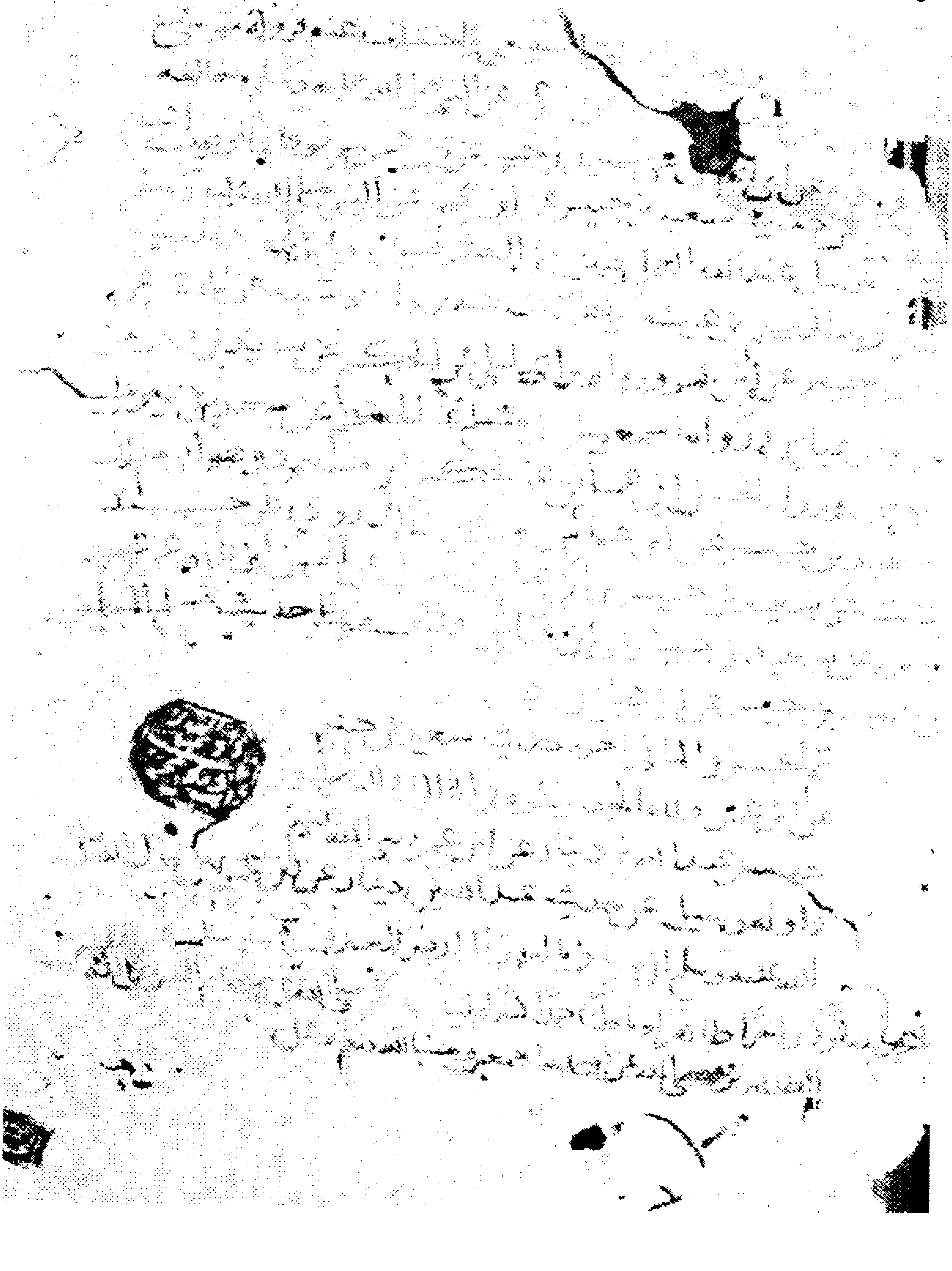

آخر الجزء الثاني من (ق)

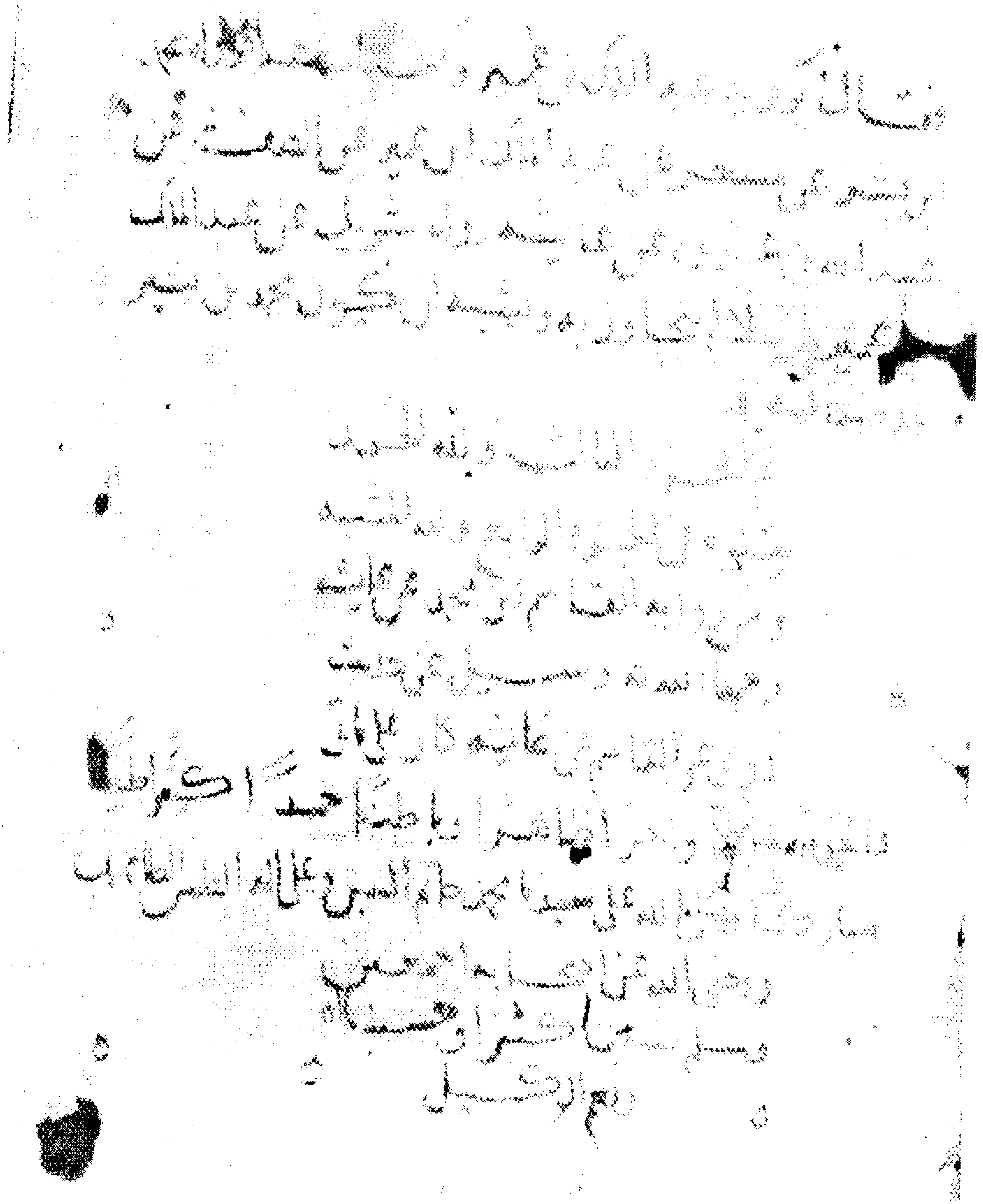

آخر الجزء الثالث من (ق) وهو آخر الموجود منها

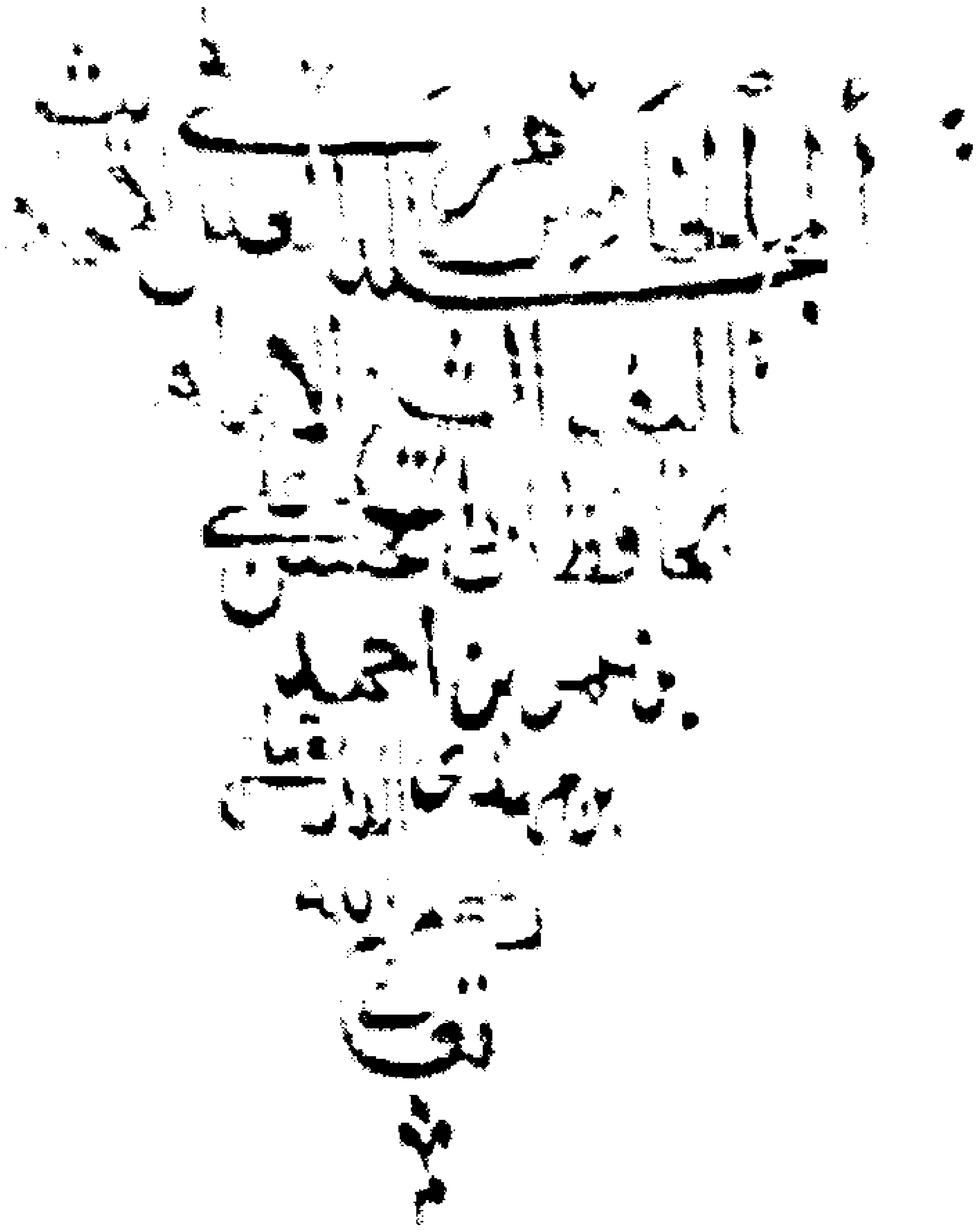

طرّة المجلد الخامس من (خ)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

ومن حديث يزيد بن شجرة عن حران عن النبي صلى الله عليه
وسلم وسئل عن حديث حران عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
انكم اصبحتم عليكم من الله نعم من اخضر واصفر واحمر وفي
البيوت ما فيها فاذا القيتم فقدما قدما فليس احد عمل في سبيل الله
الا نزل اليه من الحور العين فاذا ولى استترن منه فقال يرويه
القسم بن عبد الرحمن الانصاري عن الزهري عن يزيد بن شجرة
عن حران عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله العباس بن الفضل لانه
عنه وليس بمحفوظ وروى هذا الحديث مجاهد عن يزيد بن شجرة
واختلف عنه في رفعه فرواه يزيد بن ابي زياد عن مجاهد عن يزيد
ابن شجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخالفه منصور والاعمش
فروياه عن مجاهد عن يزيد بن شجرة موقوفا وهو الصواب حديثه
عن النبي صلى الله عليه وسلم وسئل عن حديث [illegible] رسول
الله صلى الله عليه وسلم كتب له كتابا [illegible] به دلوه [illegible]
فجيء رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] يطلب ماله [illegible]
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وجدت [illegible] قسمة السهام
فقال يرويه ابو اسحاق السبيعي واختلف عنه فرواه ابو بكر بن [illegible]
عن الثوري عن ابي اسحاق عن [illegible] وقال [illegible]
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه [illegible]
عن الشعبي [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]

أول المجلد الخامس من (خ)

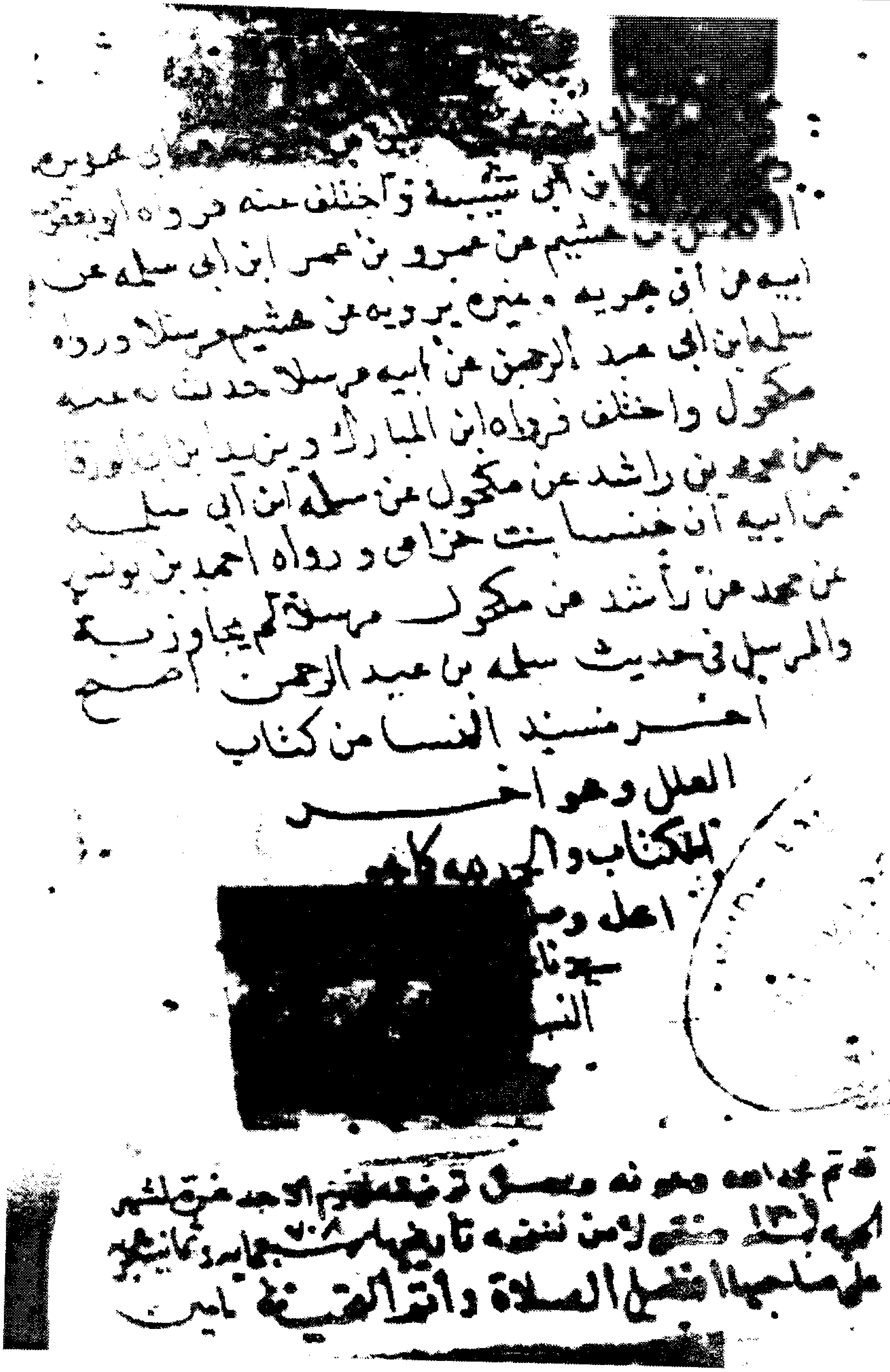
عن أبي شيبة واختلف عنه فرواه أبو يعقوب
... عن هشيم عن عمرو بن عمر ابن أبي سلمة عن
أبيه عن أبي هريرة ... يزيد عن هشيم مرسلا ورواه
سليمان بن أبي عبد الرحمن عن أبيه مرسلا حدث به
مكحول واختلف فرواه ابن المبارك ويزيد بن هارون
عن محمد بن راشد عن مكحول عن سلمة بن أبي سلمة
عن أبيه أن خنساء بنت خذام ورواه أحمد بن يونس
عن محمد عن راشد عن مكحول مرسلا لم يجاوز به
والمرسل في حديث سلمة بن عبد الرحمن أصح
آخر مسند النساء من كتاب
العلل وهو آخر
الكتاب والحمد لله ...
قد تم بحمد الله وعونه ...
... ٧٠٨ ...
... الصلاة ... آمين

آخر المجلد الخامس من (خ)

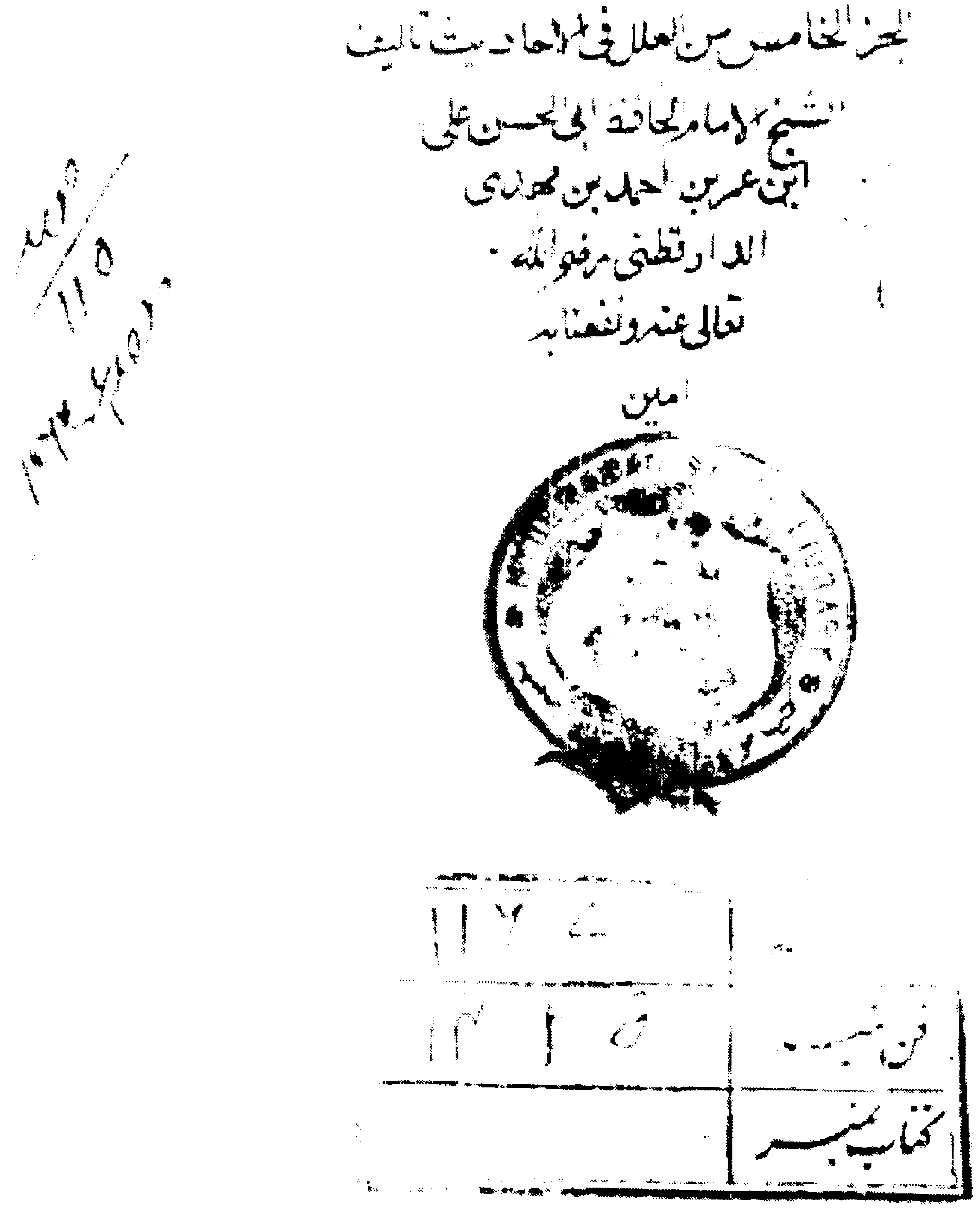
الجزء الخامس من العلل في الاحاديث تاليف
الشيخ الامام الحافظ ابي الحسن علي
ابن عمر بن احمد بن مهدي
الدارقطني رضي الله
تعالى عنه ونفعنا به
امين

فن
كتاب نمبر

طرّة المجلد الخامس من نسخة المكتبة الشرقية الآصفية (ص)

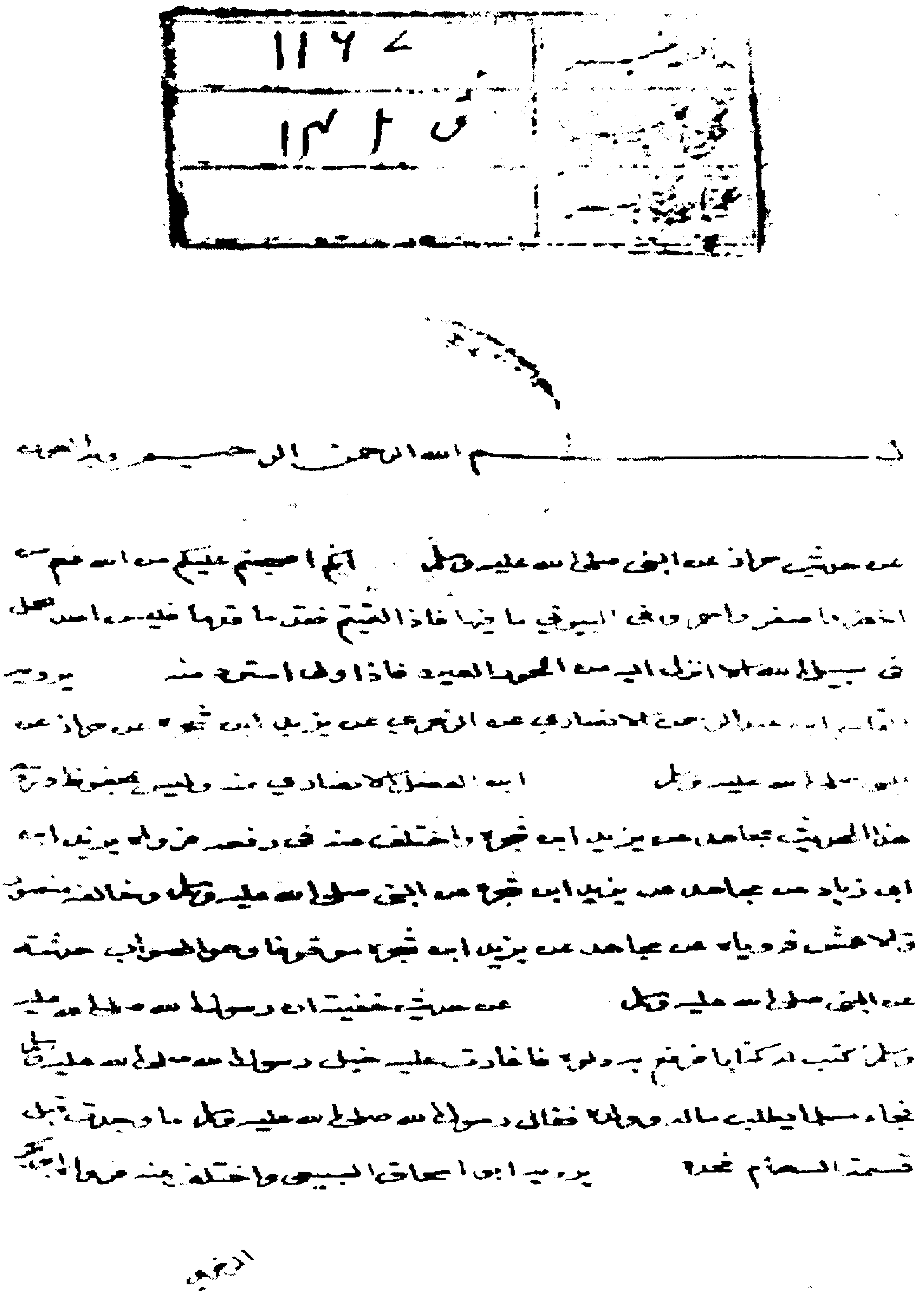

١١٦٧

ق ٢ ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم وبه [illegible]

عن حديث معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم انكم اصبحتم عليكم من الله نعمة

اخضر واصفر واحمر وفي البيوت ما فيها فاذا لقيتم غدا فقدما قدما فليس من احد يحمل

في سبيل الله الا ابتدرت اليه اثنتان من الحور العين فاذا ولى استترتا منه [illegible]

[illegible] الانصاري عن الزهري عن يزيد ابن شجرة عن معاذ عن

النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] الانصاري [illegible] ولم يحفظ [illegible]

هذا الحديث مجاهد عن يزيد ابن شجرة واختلف عنه في رفعه فرواه يزيد ابن

ابي زياد عن مجاهد عن يزيد ابن شجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخالفه منصور

والاعمش فروياه عن مجاهد عن يزيد ابن شجرة موقوفا وهو الصواب حديثه

عن النبي صلى الله عليه وسلم عن حديث [illegible] ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم كتب له كتابا [illegible] فاغارت عليه خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم

فجاء [illegible] يطلب ماله [illegible] فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وجدته قبل

قسمة السهام فخذه [illegible] يرويه ابو اسحاق السبيعي واختلف عنه فرواه [illegible]

[illegible]

أول المجلد الخامس من (ص)

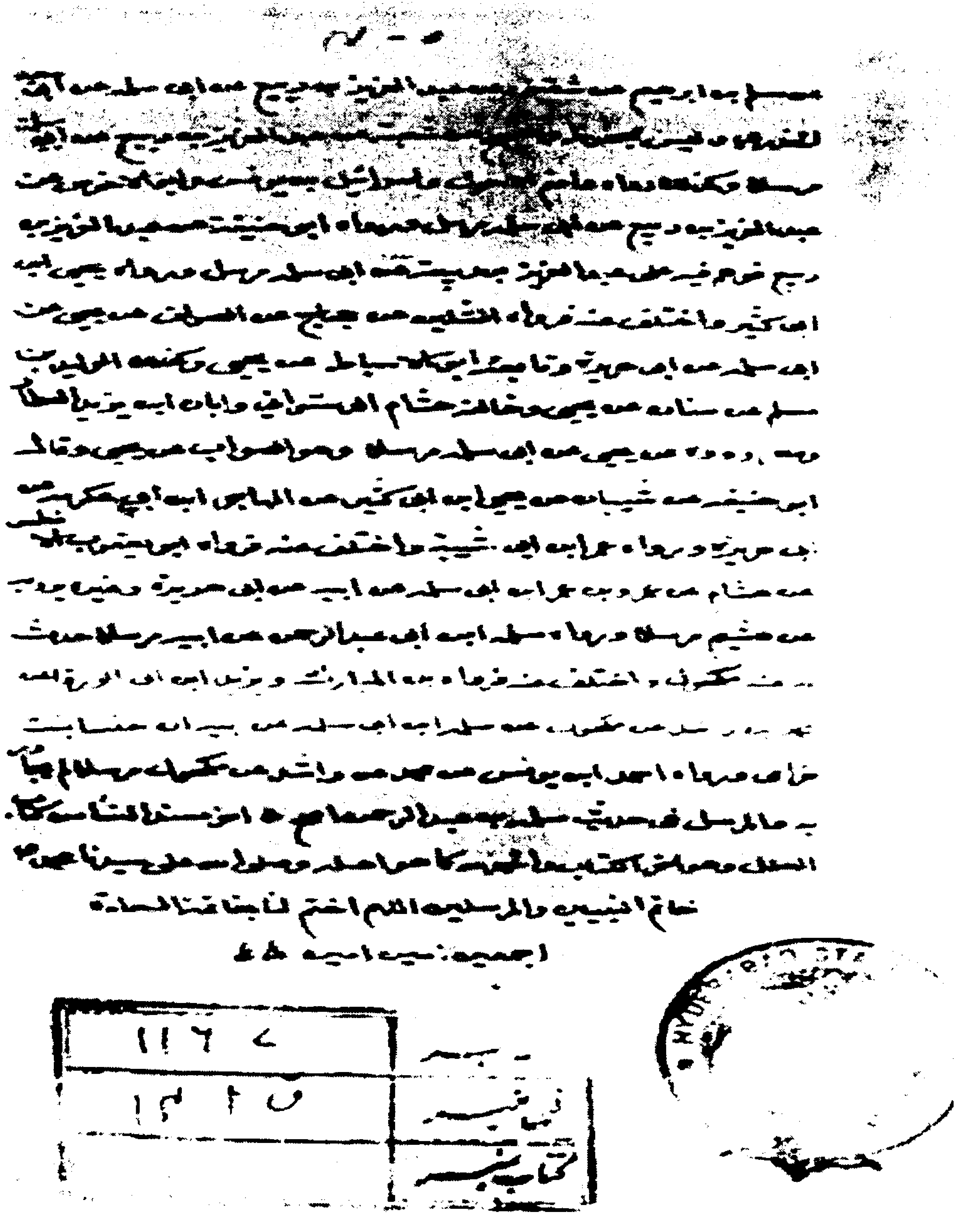

آخر المجلد الخامس من (ص)

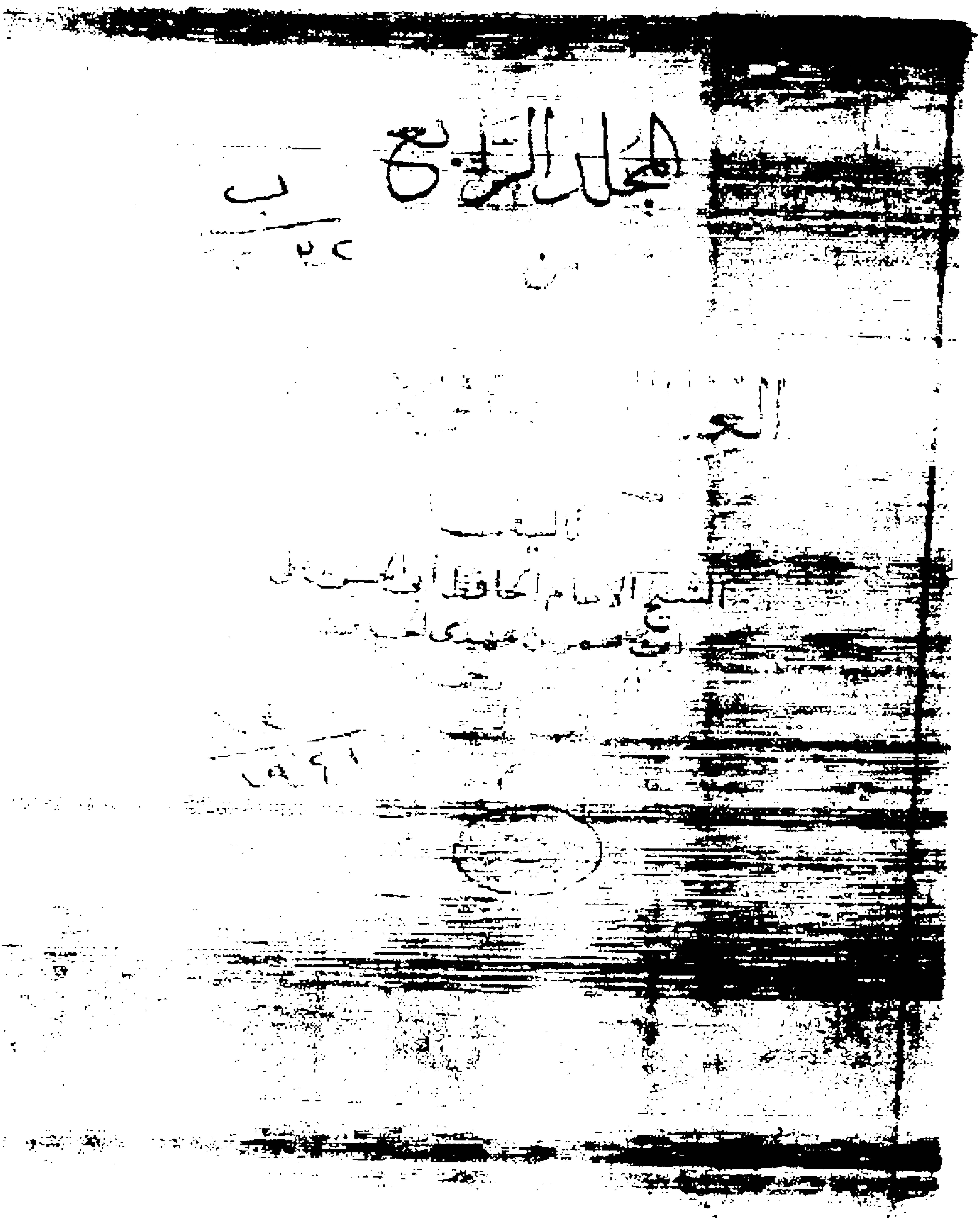
المجلد الرابع

طرة المجلد الرابع من النسخة المتأخرة (نسخت ١٣٥٩هـ)، والتي تم استبعادها في التحقيق

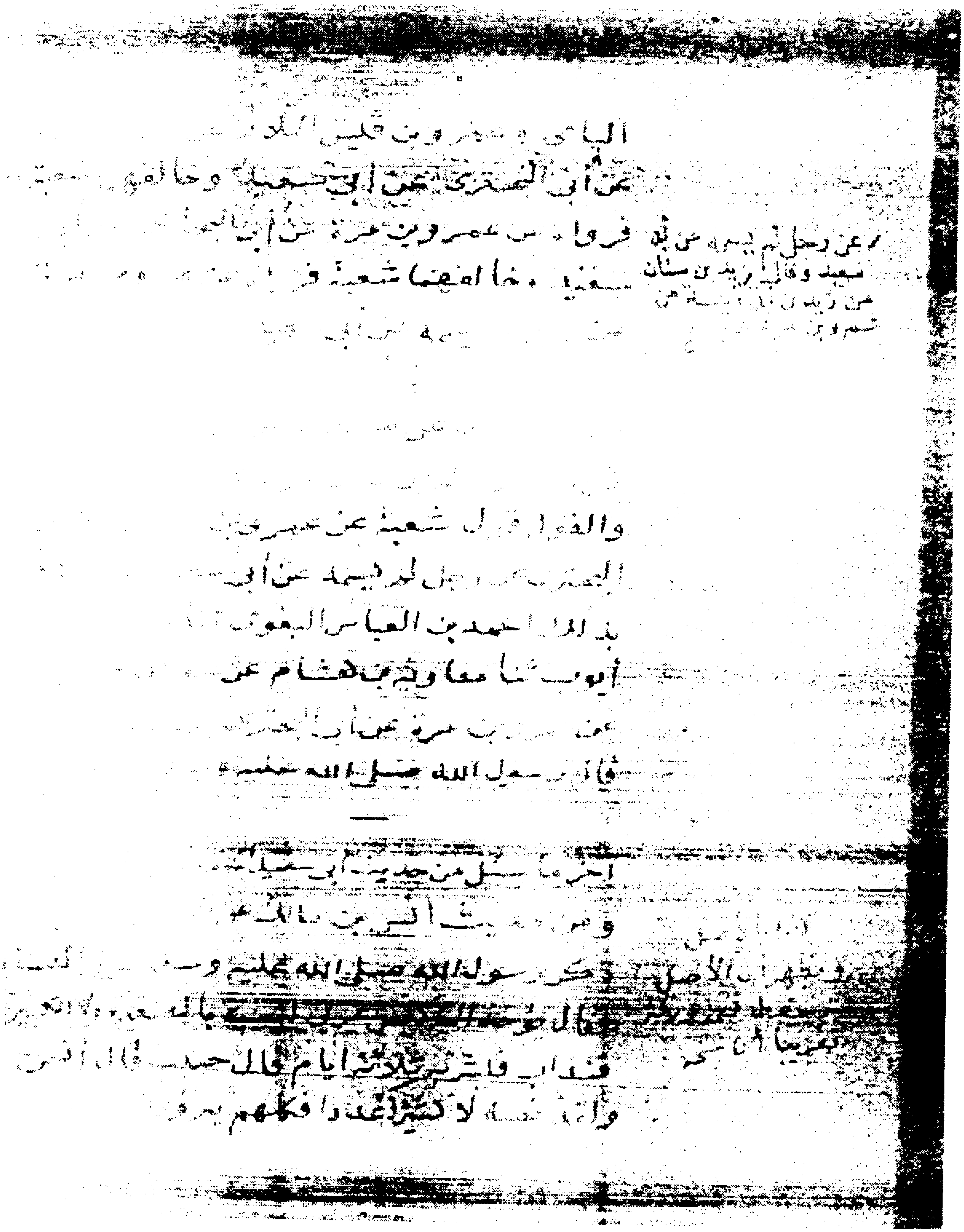

أول مسند أنس، ويتضح السقط فيه تبعاً للنسخة (الأصل)

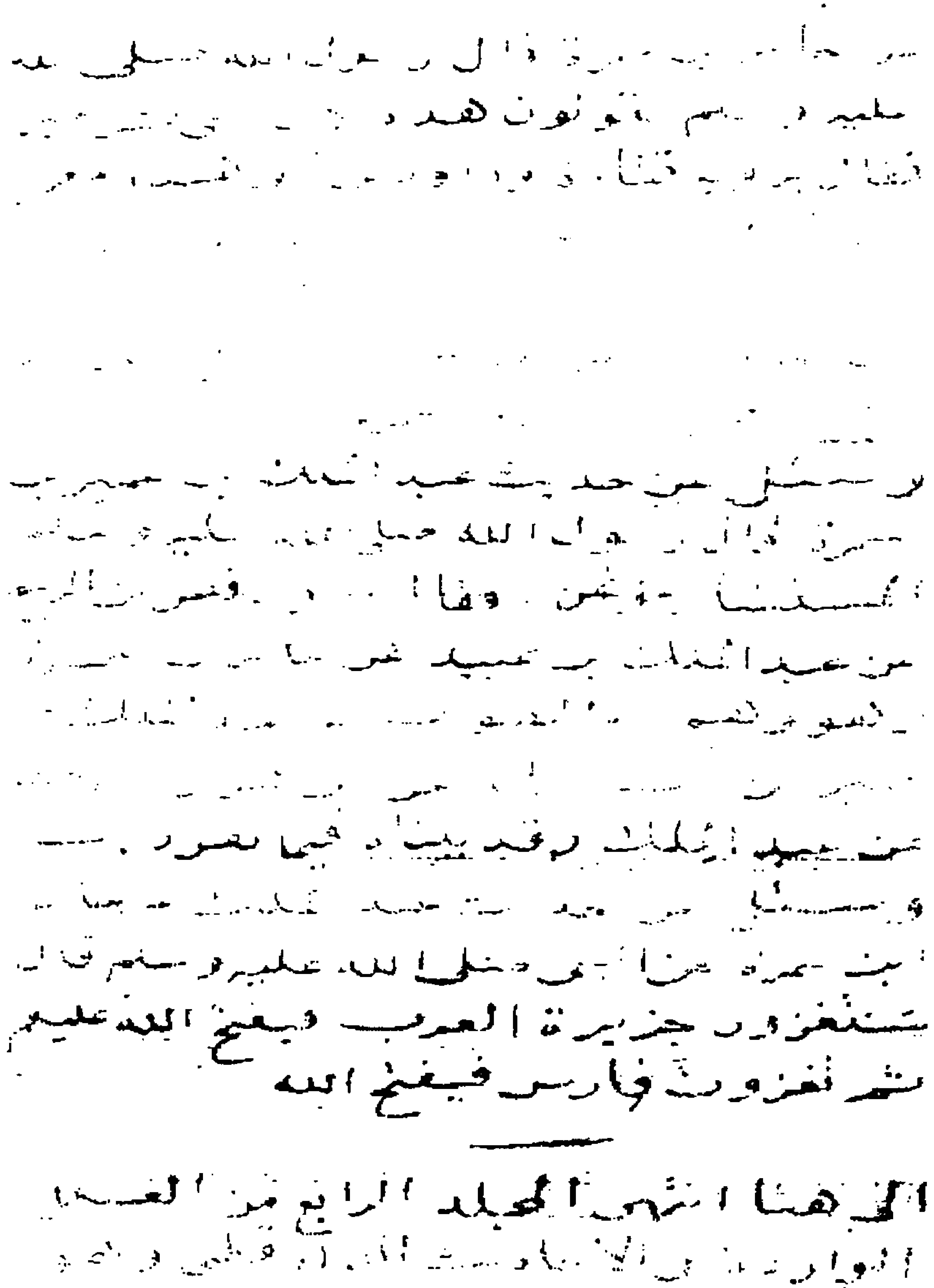
ابن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
تغزون جزيرة العرب فيفتح الله عليكم
ثم تغزون فارس فيفتح الله

إلى هنا انتهى المجلد الرابع من الغرر

آخر المجلد الرابع من النسخة المتأخرة

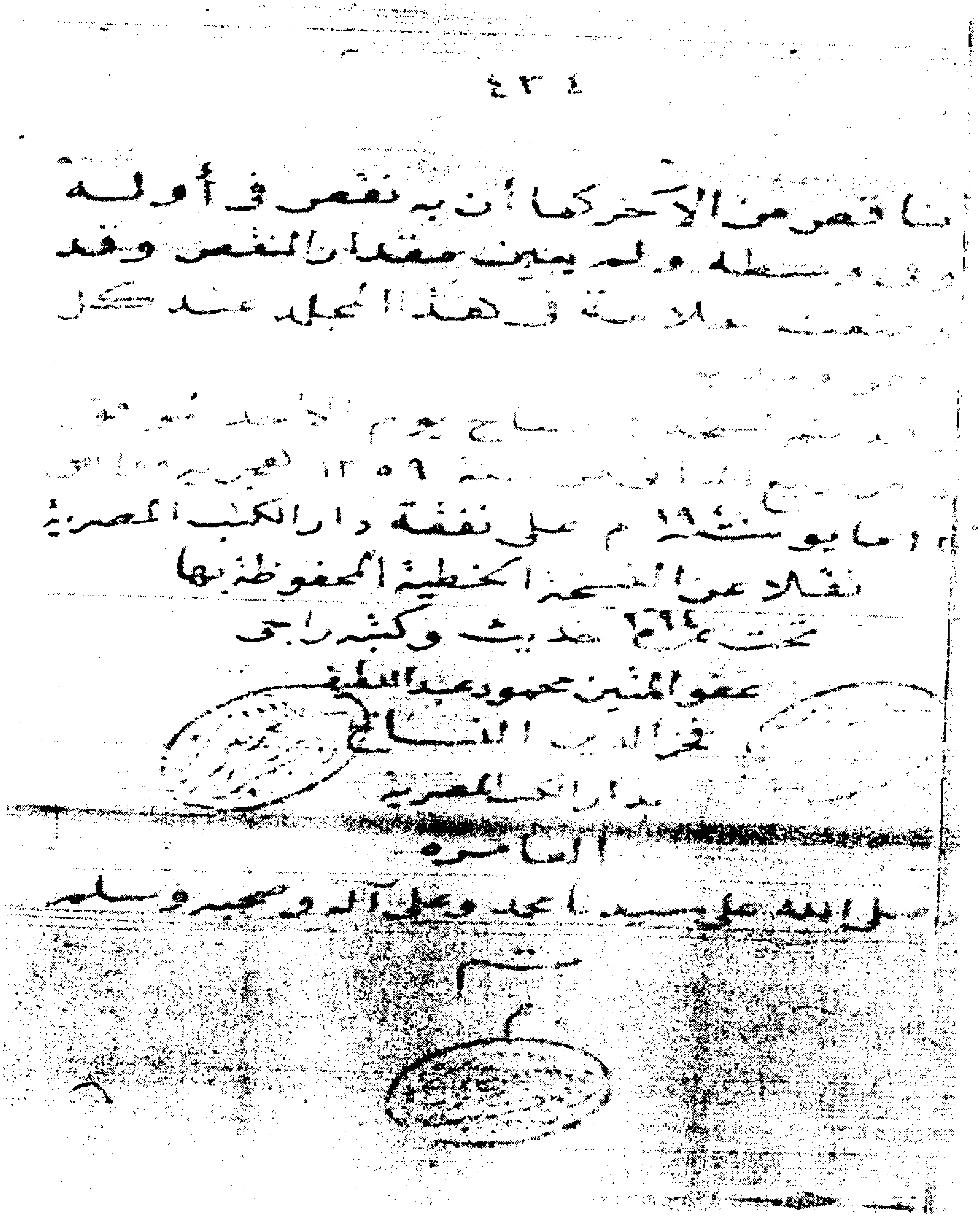
٤٣٤

نا قصر من الآخر كما أن به نقص في أوله
و... وسطه ولم يبين مقدار النقص وقد
...ت علامة في هذا المجلد عند كل

... صباح يوم الأحد ...
... سنة ١٣٥٩ ...
مايو سنة ١٩.. م على نفقة دار الكتب المصرية
نقلا عن النسخة الخطية المحفوظة بها
تحت رقم ٦٤ حديث وكتبه راجي
عفو المنان محمود عبد اللطيف
فرغلي الناسخ
بدار الكتب المصرية
القاهرة
...الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تم

آخر المجلد الرابع من النسخة المتأخرة